مبنى الصيغة ومعناها في النص القرآني- صيغة (أفعل) أنموذجا

أ.د. سيروان عبد الزهرة الجنابي
كلية التربية/جامعة الكوفة
أ.م.د. صادق فوزي النجادي
كلية الزراعة/جامعة الكوفة

مقدمة:

إذا كانَتْ العلةُ من وجود لغة التخاطب البشري قائمةً– أصالةً– على أداء مَهَمَّةِ الفهم والتَّواصل بين المتداولينَ بها، فإنَّ الغاية تُلزِمُ هذه اللغة بالدلالة في مقتضياتها كافة، (المفردة، والتركيب، والمنظومات المنهجية الضابطة لهما) فإذا استقامَ هذا ظُنَّ أنَّ اللغةَ تكاملَتْ لأداء غرضها التي أُسِّسَتْ من أجله؛ ذلك بأنَّ المفردات تمثلُ الركائزَ الأساسيةَ التي تتألفُ منها؛ فهي الوحداتُ اللغويةُ الأصلُ، والتراكيبُ تتشكلُ بالرصف المفرداتي لتتكاملَ الفكرةُ المُعبَّر عنها، وإنَّ هذه الفكرة لا تصل بدقة للمتلقي إلا بمنهج يقوم بِمَهَمَّةِ تنسيق البناء المعنوي للتركيب على وفق أصول المراتب وصفاتها، وقد يحدثُ أحياناً خرق للقانون القاعدي العام تلبيةً لغرض المتكلم كالتقديم والتأخير، أو الاستغناء عما هو واجب الذكر بالحذف، أو عقد علاقات ترابطية بين ألفاظ لا يقرُّها المنطق الوضعي الأساسي لها وغير ذلك، ويدخلُ التسامحُ في هذه الحيثيات لأنهَّا توجِدُ لنا دلالةً لا نلتقي معها إنْ اقتصرنا على الكيفيات الأصولية لبناء العلاقات واعتماد مراتبها؛ وبهذا نجدُ أنَّ اللغة في جميع تصرفاتها تسيرُ على وفق خطىً دلالية تسوِّغ لها الخروج على بعض القيود، إلا أنَّ كلَّ ما ذُكِرَ لحدِّ الآن لا يمثلُ إلا الشق النصفي لوسيلة التفاهم المبتغاة (اللغة).

ذلك بأنَّ لكل مادة لغوية لابدَّ من وجود وعاء يحويها، وأنَّ الوعاء الأمثل الحاوي للغة العربية والتي إذا ما صُبَّتْ فيه منحها دلالات إضافية لا تتحقق من دونه هو (الصرف) وهو ذلك العلم الذي يضطلع بعملية تحولات المفردات إلى وجوه صيغية متباينة طلباً لتأسيس دلالات[1] متعددة

مقصودةٍ لا تحصلُ إلا بها[٢]؛ وبهذا يكونُ الصرفُ ((عصمةً تمنعكُ من الخطأ في الكلمات في العربية، وتقيك من اللحن في ضبط صيغها، وتُيسِّر لك تلوين الخطاب، وتساعدك في معرفة الأصلي من حروف الكلمات والزوائد))[٣] التي تُضفي على الأصول معاني جديدة.

ومن هنا عُدَّ الصرف من أشرف علوم العربية و ((الذي يبينُ شرفه احتياج جميع المشتغلين باللغة لعربية، من نحوي ولغوي إليه أيّما احتياج))[٤] لصيانة بناء الصيغ وصولاً لإيجاد الدلالة، فإنَّ وجود مجريات التغيير كالتعاور في الحروف داخل البنية الواحدة تقديماً وتأخيراً، أو إحلال حرف زيادةً على البنية أو نقصاناً منها، أو إحداث تغيير في أشكال حروف البنية، سيؤولُ جميعاً إلى إنشاء معان مُستَحْدَثة، وإنَّ (أفعل) التفضيل تُصنَّفُ على هذا الغرض؛ فهي من أبنية الزوائد المُحَقِّقة لدلالة معينة يبتغيها المتكلمُ حينما يسوقها في مسار حديثه الى المتلقي؛ وبناءً على وجود هذا الملحظ في (أفعل) التفضيل تولَّدَتْ لدينا أربع فرضيات تمثلُ منطلقات علمية نسعى وراء التحقق منها من أجل الوصول إلى كشف الحقيقة، وهذه الفرضيات الأربعة تكمنُ في الآتي:

الأولى: تنظرُ إلى تكامل مفهوم اسم التفضيل المتمثل ببنية (أفعل)، ولِمِ عدَّ علماءُ النحو والصرف شروطاً ألزموا بها أنفسَهُم في صحة اشتقاق (أفعل) من الفعل، فهل كانَتْ مقتضيات الاشتقاق هذه تستندُ إلى أُسس علمية تعليلية رصينة.

والثانية: تخوضُ فيما أرساهُ العلماءُ العرب من حيثيات معينة، وإضافات زائدة على صيغة (أفعل) التفضيل، فإذا كانَتْ القناعةُ قد حكمتنا بأنَّ اللغة العربية هي لغة الدلالة والبيان، فلابدَّ من الإقرار والقول بوجود تمايز وتفارق دلالي بين هذه الحيثيات وإلا لاقتصرت العربية على طريقة لغوية واحدة لأداء معنى التفضيل.

والثالثة: تعملُ على رصد حيثية الإبهام في (أفعل) التفضيل والتقصي عن المقتضى الأسلوبي التي يعملُ على نقلها من حيز الإبهام المضموني للتفاضل إلى مجال الوضوح والبيان الدلالي له.

والرابعة: تسعى إلى اقتناص التَّجاوزات الدلالية لـ (أفعل) عند خروجها على أصالتها الدلالية (التفضيل)، ومحاولة حصرها؛ وبناءً عليه سنحاول الإيفاء بمتطلبات هذه الفرضيات في الآتي.

المبحث الأول: مفهوم (أفعل) التفضيل ومقتضيات اشتقاقه:

لقد تناولَتْ مدوناتُ الصرفِ والنحو مفهومَ (أفعل) التفضيل اشتراكاً إلا أنَّه – أقربُ إلى التنظيرات

الصرفية منه إلى النحوية؛ إذ يُنْظَرُ إليه على أنَّه بنيةٌ اشتقاقيةٌ مانحةٌ لمعنى وهذا يُعَدُّ من عمق التخصص الصرفي؛ وبهذا تكونُ هُويةَ الموضوعِ صرفيةً لا نحويةً، إلا إنَّ النحاةَ أجادوا به تفصيلاً أيضاً إلى الحدِّ الذي لا يمكننا فيه أنْ ننكرَ عليهم جهدهم أو نتغافلَ عنه، فقد بسطوا فيه القول وأسهبوا الحديث وهذا الأمرُ يُحسَبُ لهم لا عليهم على الرغم من عدم انتمائية الموضوع لمسارهم بانطباقية كاملة.

أولاً: مفهوم اسم التفضيل (أفعل):

إنَّ أفراد المجتمع الواحد لا يتسمون بالصفات نفسها معاً في وقت واحد؛ بل هناك تفاوتٌ من شخصٍ لآخر في امتلاكه لصفةٍ معينةٍ يُعْرَفُ بها دون غيره، ويعودُ ذلك إلى عامل إمكانية الشخص وسعة إدراكه، وحيثية تصرفه، والدوافع التي تدعوه إلى التوغل في صفةٍ ما دون سواها، سواء كانَتْ هذه الصفة محمودةً أم مذمومةً؛ ومن هنا نشأت ضرورةٌ تدعو إلى إيجاد صيغة تدل على المفاضلة والترجيح بين الأشخاص في صفةٍ من الصفات، فانتقَتْ العربيةُ وهي لغة البيان صيغة (أفعل) للاضطلاع بهذه المهمَّة الدلالية التي لا يمكنُ الجنوحُ إلى أيِّ صيغةٍ غيرها لتحقيق الغرض نفسه، فأصبحَتْ هذه الصيغة ملازمةً لمعنى التفضيل الذي يحدثُ بداعي ((أنَّ شيئين اشتركا في صفة وزاد أحدهما على الآخر في تلك الصفة))[٥] المأخوذة من ((الفعلِ المُشتَقِّ هو منه))[٦]، وصيغة (أفعل) من الأبنية الأصلية التي زيدَتْ عليها الهمزة ((وموضع زيادة الهمزة أنْ تقعَ أولاً، وبعدها ثلاثة حروف أصول)) [٧]وأنَّ الزيادة على الأصول هي التي حقَّقَتْ لنا معنى التفضيل[٨]، وشذَّ من الزيادة لفظتا (خير وشر) وهما ((في الأصل أخير وأشر فخُفِّفا بالحذف لكثرة الاستعمال))[٩] وأُلحِقت بهما (حبّ) التي هي في الأساس (أحبّ) للعلةِ نفسها[١٠].

وذهبَ أحدُ الباحثينَ إلى حصر اشتقاق (أفعل) التفضيل من الفعل المضارع المعلوم فحسب[١١]، ولا وجود – في نظرنا – لمسوِّغ يدعو إلى هذا الاقتصار؛ لأنَّ (أفعل) مُشتَقَّة من الأصل (فعلَ) بزيادة همزة التفضيل كما ذكرَ ابنُ جني[١٢]، وأنَّ الأصل لهذه الصيغة يفرضُ علينا القولَ بأنَّها مُشتَقَّةٌ من الفعل الماضي لا المضارع، ونلحظُ أنَّ الباحثَ نفسَهُ بعد حين يُصرِّحُ بأنَّ اسم التفضيل ((لا يُصاغ إلا من فعل ثلاثي معلوم))[١٣] والثلاثي الأصل المعلوم للفعل لا يكونُ إلا ماضياً، وإذا تمَّ لنا ذلك علمنا أنَّ المضارع من الأفعال هو ما زادَ على الأصل (فعل) بأحد حروف كلمة (أنيت)، فتنصرف دلالته للمضارعة؛ وبهذا نجدُ أنَّ القولَ يناقضُ بعضُهُ بعضاً، فلا نقرُّ بفكرة الاشتقاق من المضارع لاستحصال بنية التفضيل (أفعل). ويبدو أنَّ الأمرَ لا يقتصرُ على

المحدثين في اختلاف نظرتهم إلى (أفعل) التفضيل؛ بل يتجاوزُ ذلك؛ إذ نجدُ الرماني مُعرِّفاً (أفعل) التفضيل بقوله: هو ((الذي لا يُضاف إلا الى جَمْع وهو واحد منه، هو الذي فيه معنى الزيادة كذا على كذا، كقولك: الياقوت أفضل الحجارة، ولا يجوز الياقوت أفضل الزجاج؛ لأنَّه ليس بعض الزجاج))[١٤] فنلحظ أنَّه حدَّ التفضيل بكيفية من كيفياته وهي الإضافة، ويرى أنَّه لا يرد إلا على هذا الوجه، وهذا المعنى واضح من استعماله لأداة الحصر، ثم أنَّ عدم كشفه عن الشيء الذي يزايدُ به بين الأشياء – وهي الصفة – أشاع الإبهام على التعريف.

ومن هنا نجدُ أنَّ (أفعل) صيغةٌ مُشتَقَّةٌ من الفعل الأصل مخُصَّصة بالتفضيل، زيدَتْ فيها همزة على الأصول من حروفها لأداء هذا الغرض، تستعملُ بحيثيات معينة لترجيح شيء على آخر بالصفة نفسها التي اكتسبتها الصيغة من الفعل المُشتَقَّة منه.

ثانياً: مقتضيات الفعل المشتقة منه صيغة (أفعل):

لا يبني علماءُ العربيةِ اسماً للتفضل مُشتقَّاً من فعل إلا بتوافر مجموعة شروط متوسَّمة في الفعل المراد أنْ يُشتَقَّ منه؛ إذ وضعوا جملةً من الأسس الصرفية التي يتمُّ بتوخيها سلامةَ بناءِ اسم التفضيل على وفق وظيفته الدلالية، إلا أنَّ ما يشدُّ النظرَ ويستدعي العناية هو أنَّ هؤلاء العلماء إلا المَم منهم قد مرُّوا سريعاً على هذه المقتضيات وبشكل عرضي من دون أنْ يولوها طول أناة وتعليلاً في القول؛ حتّى تُعرَفَ الدواعي الكامنة وراء ضرورة تحقيق هذه المقتضيات جميعاً ليُتسنَّى اشتقاق اسم التفضيل مؤدِّياً عمله الدلالي الذي وضع من أجله في الخطاب اللغوي للعرب؛ لذا سنحاولُ الكشف عن مُسوغات لزوم هذه الأسس ووجوب تطبيقها على الفعل بالآتي:

١- أنْ يكونَ الفعلُ ثلاثياً مُجرَّداً؛ ذلك بأنَّ الرباعي عند بنائه على صيغة (أفعل) سيؤولُ به الأمر إلى الإخلال بصورته البنائية؛ فإذا نظرنا إلى الفعل (دحرج) بعين صياغة اسم التفضيل – مثلاً- سيكون (ادحرج) وإذا سقناهُ في جملة تفضيلية فقلنا: (الجوز أدحرج من البندق)، فإنَّا سنلحظ أنَّ الفعلَ لم يؤدِ مضمون التفضيل بصياغته؛ بل لا معنى له يتفقُ ومعنى الجملة أو المسعى المضموني لصياغة المتكلم على هذا المبنى، وإذا ((أردتَ البناءَ مع حذف حرف أو حرفين فإنَّه يلتبس بالمعنى، إذ لو قلتَ في دحرج (أدحر)، لم يُعلم أنَّه من تركيب دحرج))[١٥]؛ بل إنَّ حذفَ بعض الحروف سيُفضي إلى أنَّ

((يفوت المعنى الذي اشتُقَّتْ منه))[١٦] الصيغة، وكذا الحال للفعل المزيد.

٢- أنْ يكونَ الفعلُ مُتصرِّفاً، وهذا ما تسالمَ عليه علماءُ الصرف والنحو؛ لأنَّ اسم التفضيل مُشتقٌّ من الفعل، ومن العَي إحداث الاشتقاق في الفعل الجامد، فإذا لم يكُن الفعل مُتصرِّفاً لذاته، فكيف تُستَلُ منه وجوهٌ اشتقاقية متنوعة، فينتفي الشيء لانتفاء أصله.

٣- أنْ يكونَ الفعلُ قابلاً للمفاضلة، وهذا يُعَدُّ من أهم الركائز التي يُبنى عليها معنى التفضيل؛ إذ إنَّ فكرة المفاضلة لا تتحقق إلا بتفاوت الصفات وتدرجها بين الأشخاص، فإذا لم تستوعب الصفة إمكانية التفاوت والتباين شدةً وخفةً عند المُتفاضلينَ، وإنْ لم يمتلك المُتفاضلون القدرة على التحكم بهذه الصفات في داخلهم زيادةً ونقصاناً، كثرةً وقلةً، فإنَّ المتكلم لا يسعه – والحال هذه– أنْ يوظِّفَ الصفة (الفاقدة للتفاضل) اسماً للتفضيل يُرجِّحُ به أحد المتصفينَ بها على غيره ممن يشتركُ بها معه؛ لأنَّ هذه الصفةَ جامدةٌ ضيِّقةُ الحركة إلى حدِّ الثباتِ، فهي واحدة لدى الجميع على حدٍّ سواء مثل (مات، غرق، عمي).

٤- أنْ يكونَ الفعلُ تاماً فلا يُصاغ اسم التفضيل من الأفعال الناقصة مثل (كان وأخواتها)؛ لأنَّ هذه الأفعال مُفرَّغة من الحدث الذي يمثلُ الصفة داخل الفعل فإذا لم يحمل الفعلُ صفةً عندئذٍ تنتفي القدرةُ على التفضيل لهذه الأفعال لانتفاء الصفات التي تُستَثْمَرُ للمفاضلة أو التي هي مادة المفاضلة.

٥- يُصاغُ من الفعل المُثبَت ولا يُصاغ من الفعل المنفي؛ لأنَّ الفعلَ المنفي مثلاً: (ما صدق زيدٌ في حديثه)، لا يسعنا أنْ نشتقَّ منه صيغة تفضيل منفية، وإذا شئنا ذلك قُلنا: (زيدٌ ما أصدق من عمر)، وهذا التركيبُ نادٌ عن منهج المسار الخطابي للعربية وما ألفته من جهة فنية، ومن جهة مضمونية نجدُ أنَّ رفعَ حدث الفعل بالنفي سيقضي على الصفة المُتَمَثِّلة بالحدث فيه، التي هي محلُّ التفاضل، فإذا لم يتحقق وجود الصفة – أصالة– بالنفي يعجز المتكلم عن بناء خطابه على أساس معنى التفاضل.

٦- أنْ لا يكون الوصفُ من الفعل على (أفعل) الذي مؤنثه (فعلاء)، وعلةُ ذلك أنَّ مجيء هذه الصفات على هذا المبنى يدل على ثبوتيتها في الموصوف، مثل العيوب، والزينة، والألوان، وإذا كانَتْ ثابتةً فإنَّ صيغتَها ستكون ((مشغولةً بالوصف عن التفضيل))[١٧] كقولنا: (زيدٌ أعرجُ من عمر)، أو (زيدٌ أحولٌ من عمر)، فإنَّ كلتا الصفتين العرج والحول من الثوابت في كليهما؛ وبهذا ستكونُ عمليةُ تفضيل أحدهما بهذه الصفة على الآخر عَسيرةً للغاية، وكذا الحال في قولنا:

(هندٌ أسمرُ من رند)، فإنَّ كلتا الفتاتين سمراء، وإنَّ السمارَ صفةٌ واحدةٌ ثابتةٌ لا يمكنُ أنْ يدخلَها التفاوتُ في مضمونها إذا بُنيَتْ على وزن (أفعل) أسمر؛ لذا احتيج إلى الاستعانة بصفة أخرى تكشف للمتلقي درجة السمرة في كلتا الفتاتين فنقول: (هندٌ أشدُّ سمرةً من رند)، وإنما استعنا بـ (أشد) بدلاً من (أسمر)؛ لأنَّ الأخيرَ غيرٌ قابلٍ للتفاوتِ في مضمونه من حيث كونه صفةً دائمةً في الموصوف، ويعضدُ هذا قول الرضي: ((إنما لم يُبنَ من باب الألوان والعيوب؛ لأنَّه جاء منهما أفعل من غير اعتبار الزيادة، فلو بُنِيَ منهما أفعل التفضيل لالتبسَ أحدُهما بالآخر، لو قلتَ: (زيدٌ الأسود)، على أنَّه للتفضيل، لم يُعلم أنَّه بمعنى ذو سواد أو بمعنى الزائد في السواد، وهذا التعليلُ إنما يتمُّ إذا بُيِّنَ أنَّ أفعل الصفة مُقدَّمٌ بناؤه على أفعل التفضيل، وهو كذلك؛ لأنَّ ما يدل على ثبوت مُطلق الصفة مُقدَّمٌ بالطبع على زيادة الآخر في الصفة، والأوْلى موافقة الوضع لما هو في الطبع))[١٨].

٧- أنْ لا يكون الفعلُ مبنياً للمجهول، ومبعثُ هذا أنَّ فاعل الفعل إذا كان مجهولاً أو محذوفاً، فكيفَ يمكنُ أنْ يُصاغَ من فعله اسم تفضيل لمُفضَّل مجهول؟! إذا علمنا أنَّ ((قياسه أنْ يُبنى للفاعل لا للمفعول، فإذا قُلْتَ: اعلَم، واضرَب، واقبَل، فإنما تعني للفاعل))[١٩] فالجملة المعلومة الفاعل مثل: (أكرمَ محمدٌ زيداً)، إذا اشتققنا منها اسم تفضيل نقول: (محمدٌ أكرمُ من زيد)، على حين لو بُني الفعل للمجهول وقيل: (أُكرِمَ زيدٌ)، وحاولنا صياغة اسم تفضيل لهذا الفعل لواجهتنا عقبةٌ تتمثلُ بفقدان المُفضَّل، وإذا أُبعِدَ المرتكز الأساس لجملة التفضيل لا يكتملُ المعنى المراد إنجازه من الصياغة أبداً.

المبحث الثاني: الحيثيات الدلالية لـ(أفعل) التفضيل:

لقد اعتمدَ علماءُ العربيةِ في بطون مصنفاتهم على ثلاث حيثيات لغوية للتعبير عن معنى التفضيل، بيد أنَّهم لم يصرفوا جهداً كبيراً للكشف عن دلالة كل حيثية استعمالية له؛ إذ لكلِّ وجهٍ تركيبي يدخلُ فيه (أفعل) دلالةٌ تفضيليةٌ مغايرةٌ عن نظيره المؤدِّي لمعنى التفضيل أيضاً، وسيتضح ذلك مقاربةً بالآتي:

أولاً: (أفعل) التفضيل بعدها (من):

يُستَعْمَلُ اسم التفضيل في واحدة من كيفياته مُجرَّداً من (الـ) والإضافة، وعندئذٍ ((يجب فيه حكمان: أولهما أنْ يكونَ مفرداً مذكراً دائماً، وثانيهما أنْ يؤتى بـ (من) الجار للمَفضول))[٢٠] كقولنا: (زيدٌ أفضلُ من عمر)، و(زيدٌ أفضلُ من العمرينِ)، و(زيدٌ أفضلُ من الرجالِ)، فنجد أنَّ

اسم التفضيل ((لا يطابقُ الموصوفَ كيفما كان))[٢١].

ويبدو أنَّ العلةَ في لزوم إفراده وتذكيره إذا ورد بعده الحرف (مِن) يعود إلى أنَّه ((جارٍ مجرى التعجب فيما يجب ويجوز فأُفرِدَ بذلك))[٢٢] وهذا يدل على أنَّ (أفعل) بهذه الحيثية تستبطنُ معنى التعجب، فكما أنَّ التعجبَ صيغةٌ لا تتبدلُ مع تبدل المُتعجَّب منه؛ فإنَّ لـ (أفعل) صيغة لا تحيدُ عن هيأتها مهما تباينَ المُفضَّل أو تَعَدَّدَ، وربما كان في هذه التركيبة اللغوية للتفضيل سمةٌ خاصةٌ تقرِّبُها من معنى التعجب، فإذا قُلنا: (زيدٌ أفضلُ من الرجال)، فإنَّ هذا التعبير يغايرُ قولنا: (زيدٌ أفضلُ الرِجال)؛ لأنَّ في الأول عقد موازنة بين زيد من جهة وجماعة الرجال من جهة أخرى، وكأنَّهما رأسانِ وقد فُضِّلَ زيدٌ على الرجال فيهما، فكان التصوير في الذهن يدعو إلى القول مقاربةً بأنَّ زيداً ليس من الرجال بدلالة (من)، وهذا يثيرُ التعجبَ لدى المتلقي، فزيدٌ له شأنٌ مغايرٌ يخرجُهُ من الرجال فهو منهم جنساً وليس منهم تفضيلاً حتّى لكأنَّه يقابلُهم جنساً بجنس فَيَفْضُلَهم، وعلى الرغم من أنَّ زيداً من جنس الرجال بداهةً فإنَّ طبيعة التركيب توحي بأنَّه فوقهم، وله كفةٌ أخرى عليهم، وكأنَّه ليساويهم جميعاً ويفوقهم. على حين أنَّ النظرَ لعبارةِ (زيدٌ أفضلُ الرجالِ)؛ يُثبتُ أنَّ (زيداً) من الرجال وقد فُضِّلَ عليهم، ولا عجب في هذا؛ لأنَّ الفردَ من الجنس قد يفوقُ أبناء جنسه في مزيَّة، ولكن إذا كان التصورُ يدعو إلى أنْ يُصبِحَ زيدٌ في كفةٍ ويُفضَّل عليهم كأنَّه جماعة كان في هذا التعبيرِ مضمونُ التعجبِ؛ ولهذا لزمَ (أفعل من) وجهاً واحداً ولم يتبدل.

أما مع الإضافة فيجوز قولُنا: (الزيدانِ أفضلا الرجالِ)، في الوقت الذي تقولُ فيه: (الزيدانِ أفضلُ من الرجالِ)، وكذا الحال للمُعرَّف بـ (الـ) فإنَّه يطابقُ ((وإنما طابقوا على المعرّف باللام لبعده عن فعل التعجب حيث أجروه مجرى الأسماء الصفات))[٢٣].

وانتقالاً من التنظير إلى التطبيق ننظر إلى قوله تعالى: {النَّبِيُّ أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ من أَنْفُسِهِمْ}[٢٤] حيث نجد اسم التفضيل (أولى) من أنفسهم مُدِّلاً على تقديم الولاء والطاعة للرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) في كلِّ شيءٍ، فالموازنةُ معقودةٌ بالتفضيل بين النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) والمؤمنين، وفُضِّلَ النبي الأكرم لأنَّه ((أحقٌّ بتدبيرهم وبأنْ يختاروا ما دعاهم إليه، وأحكم بأنْ يحكمَ فيهم بما لا يحكم به الواحد في نفسه لوجوب طاعته المقرونة بطاعة الله تعالى))[٢٥]؛ وبهذا نلحظُ أنَّ صيغة (أفعل) التفضيل التي دخلتْها صفةُ الولاءِ هي التي تُلزمُ المؤمنينَ وغيرهم بالطاعة المُطلَقة للرسول (ص)؛ لأنَّه

أكثر رعاية وتعهُّداً منهم إلى أنفسهم ومن كان أولى من النفس فإنَّه أولى بالطاعة ((في الأمور كلها؛ إذ لا يأمرهم ولا يرضى منهم إلا بما فيه صلاحهم ونجاحهم بخلاف النفس))[٢٦] فـ ((لو دارَ الأمرُ بين النبي وبين نفسه في شيء من ذلك كان جانب النبي أرجحَ من جانب نفسه))[٢٧].

ونظيرُ ما تقدَّمَ قولُهُ تعالى: {والذين هاجروا في الله من بعد ما ظُلِموا لَنبوِّئَنَّهُم في الدنيا حسنةً ولأجرُ الاخرة أكبرُ لو كانوا يعلمونَ}[٢٨] فنجده سبحانه قد استعملَ اسمَ التفضيلِ (أكبرُ) للدلالة على عِظم الأجر الذي يناله المجاهدون في سبيله، وقد حاولَ جملةٌ من المفسرين تقييد الكبر موزانةً بما أعطاهم الله تعالى بالدنيا[٢٩] فكأنَّ حيز الكبر في العطية يُقاسُ على عطاء الدنيا، ويبدو أنَّ هذه النظرةَ مؤسَّسةٌ على قول مَنْ يرى أنَّ (من) ومجرورها قد يُحذفان إذا كان العلم حاصلاً بهما[٣٠]؛ ولكن الأظهر أنَّ هذه الرؤيا غير مطردة شيوعاً؛ إذ نرى أنَّ حذف (من) مع مدخولها في الآية يُحَقِّقُ دلالةً جديدةً وهي دلالة الإطلاق من أي مُفضَّل عليه، فالعطاءُ في الآخرة لا يمكنُ أنْ نقارنَهُ بأيِّ عطاءٍ أو نفضِّله على أيِّ شيءٍ مهما كان؛ ذلك بأنَّه في علم الغيب من جهة وأنَّه مما لا يُدرَكُ بعقلٍ أو حاسةٍ من جهة أخرى؛ لذا فإنا نُرجِّحُ أنَّ اسم التفضيل (أكبرُ) في الآية الكريمة قد منحَ دلالة مُطلق الكبر على كلِّ عطاءٍ دون التقييد بعطاء معين؛ حتّى يذهبَ ذهنُ المتلقي إلى البحث في مبهماتٍ لا يسعه الوقوف على واحدة منها؛ بل لا يستطيع إدراك ذلك ولا يكاد.

ثانياً: (أفعل) التفضيل مضافة:

يُستَعْمَلُ اسم التفضيل مَقروناً بالإضافة في الخطاب العربي للدلالة على التفضيل و((إذا أضيف فله معنيان: أحدهما وهو الأكثر أنْ يُقصَدُ به الزيادة على من أضيف إليه ويشترطُ أنْ يكونَ منهم نحو: (زيدٌ أفضلُ الناسِ)، ولا يجوزُ (يوسفُ أفضلُ أُخوته)، لخروجه عنهم بإضافتهم إليه))[٣١]؛ ففي العبارة الأولى فُضِّلَ زيدٌ على الناسِ وهو جزء منهم، أما في العبارة الثانية فإنَّ يوسفَ قد فُضِّلَ على الأخوة وهو ليس جزءاً منهم، فجُعِلَتْ الأخوةُ في جهة وهو في جهة أخرى وذلك بدلالة الإضافة؛ ذلك بأنَّ عملية استخراجه من بينهم لم تتحقق لأنَّ الجزءَ لا يُفضَّلُ على الكل إذا لم يكُن منه، فحينما تضيفُ الهاء- يوسف- إلى الأخوة وتقول (أُخوته) صيَّرتَهُ بمعزل عنهم ((وأخرجتَهُ من جملتهم من قِبَل أنَّ المضاف غير المضاف إليه، فإذا أضفت (أفضل) إليه، فقد أضفتَهُ إلى ما ليس هو

منه))[٣٢] ولا يُفضَّلُ من ليس منهم عليهم. أما المعنى الثاني لـ (أفعل) المُضاف فهو ((أنْ يُقْصَدَ به زيادة مُطلقة ويضاف للتوضيح فيجوز: (يوسفُ أحسنُ أُخوته)))[٣٣] لأنَّ المراد ليس تفضيله على أُخوته فيوجب ذلك أنْ يكونَ هو جزءاً منهم، وإنما المقصود هو ((أنْ تُوجِدَ له الريادة مُطلقاً، ثم يُضافُ على سبيل التخصيص كما يُضافُ ما لا تفضيل فيه كحسن وقبيح))[٣٤] وهما صفتا تشبيه وحينما تضاف لا يقصد منها التفضيل وإنما تحصلُ الإضافة للإيضاح، فيبدو أنَّ التفضيل هنا لا يتعلقُ بمفضولٍ عليه إذا كانَتْ الزيادةُ في الصفة مُطلقةً له دون غيره، وإنما يؤتى بالمُفضَّل عليه للتوضيح فحسب، وفي هذا المعنى تجب المطابقة[٣٥]؛ لأنَّ اسم التفضيل يكون للمُفضَّلِ صفة دائمة ثابتة فيه يمتاز بها على سبيل الريادة؛ فكانت من هنا المطابقة فرضاً واجباً. وإنَّ اسم التفضيل في حالة الإضافة قد يكون مضافاً إلى نكرة أو معرفة، فإذا أُضيفَ الى نكرة انصرفت دلالته للتفضيل العمومي ووجبَتْ عندئذٍ المطابقةُ من المُفضَّل عليه للمُفضَّل[٣٦]، ولزمَ اسمَ التفضيلِ ((الأفرادُ والتذكيرُ كما يلزمان المجرَّد، لاستوائهما في التذكير))[٣٧] فإذا قُلْتَ: (زيدٌ أفضلُ رجلٍ)، دلَّتْ (أفعل) والنكرة التي بعدها على أنَّ زيداً أفضلُ من عموم جنس الرجال جميعاً؛ وكذا الحال لقولكِ: (هذانِ أفضلُ رجلينِ)؛ ذلك بأنَّهم ((إذا أضافوا إلى العدد الذي يُقصَدُ نكرةً، وكأنَّهم فضلوا الجنس على ذلك العدد، ثم فُضِّلَ ذلك العدد على مثله من جميع الأجناس، واستغني عن ذكر الجنس العام للعلم به، فإذا قُلتَ: (هذانِ أفضلُ رجلينِ)، فمعناه أفضل من جميع الرجال))[٣٨] عموماً.

أما إذا أضيف (أفعل) التفضيل إلى المعرفة فيجوز فيه المطابقة وعدمها[٣٩]، ونجد ورود كلتا الكيفيَّتينِ في النصِّ القرآنيِّ في قوله تعالى: {وَكَذلِكَ جَعَلْنا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكابِرَ مُجْرِميها}[٤٠] وقوله تعالى: {وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاةٍ }[٤١] فنجده قد طابقَ سبحانه وتعالى في الآية الأولى وتجاوز المطابقة في الثانية.

وإذا نظرنا برعاية لقوله تعالى: {وكانَ الإنسان أكثرُ شيءٍ جَدلاً}[٤٢] نلحظ أنَّ (أكثر) اسم تفضيل أضيف إلى (شيءٍ) وهذا الأخيرُ نكرةٌ فدلَّ على أنَّ الإنسان غريزي الجدال، فهو أكثر جدلاً من عموم الأشياء، ((والجدل شدة الفتل عن المذهب بطريق الاحتجاج))[٤٣]، وقيل ((هو خصومة بالباطل))[٤٤] فنجد أنَّ (أكثر) واستعمال التمييز (جدلاً) التي أوضحَتْ معنى الأكثرية التفضيلية؛ دلَّتْ على أنَّ الإنسان هو من أغزر المخلوقات جدلاً سواء كان الجدل بوجه حقٍّ أم باطلٍ. ويبدو أنَّ هذه النزعة لدى الإنسان غريزيةٌ متأصلةٌ في نشأته الخَلقية، وما يسندُ هذا أنَّ

وجود (كان) في النص لا يدل على الزمن الماضي- وهي الدلالة الوضعية لها من قِبل النحاة- وإنما هي مُفرَّغة من الزمن في الآية إذ تدل على جميع الأكوان؛ لأنَّ مقتضى السياق يفرضُ علينا بسلطانه المضموني عدم تحنيطها بزمنها النحوي، وأنَّ (ال) في لفظة (الإنسان) دالة على العموم فهي جنسية، وهذا يرفدُ فكرةَ خروج (كان) عن زمنها المعهود، فكان المعنى أنَّ صفةَ الجدليةِ لدى عموم الناس وفي جميع الأزمنة هي الأكثرُ من أي شيء آخر.

ثالثاً: (أفعل) التفضيل المحلاة بـ (ال):

من الوسائل اللغوية التي تؤدِّي معنى التفضيل هي صيغة (الأفعل)، ويشترطُ فيها أنْ تكونَ مطابقةً لموصوفها إفراداً وتثنيةً وجمعاً وتذكيراً وتأنيثاً، وأنْ لا يرد بعدها (مِن) أو إضافة[٤٥].

ويبدو أنَّ لصيغة (الأفعل) دلالة خاصة تفترقُ بها عن دلالة الحيثيات الأخرى المؤدية لمعنى التفضيل، إذ لم ترد هذه الصيغة في النص القرآني إلا مُطلقة؛ وذلك يعودُ الى أنَّ هذه الصيغة المنفردة عن صيغ اسم التفضيل لا يُرادُ بها حينما ترد في النص القرآني أو البشري عقد مقارنة بين أفضل وفاضل أو أفضل وفضلى؛ بل يراد بالصيغة غاية التفضيل المُطلَقة التي لا يكون بعدها تفضيل؛ بدليل أنَّ اسم التفضيل لايردُ في اللغة إلابثلاث هيآت[٤٦]:

الأول: كقولنا: (زيدٌ أفضلُ من عمر)، في هذه الهيأة نلحظُ المقارنة التفاضلية بين زيد وعمر، فرجَّحنا في التفضيل زيداً على عمر، وبناءً على حيثية أنَّ كلَّ مقارنة بين اثنين تعني تحديد التفضيل بها دون غيرها؛ لذا لا يَخرجُ التفضيلُ في هذه الهيأة من قيد المقارنة، زدْ على هذا أنَّ حرفَ الجر هو أحدُ أدوات التقييد؛ من هنا ينتفي الإطلاق في هذه الهيأة مُطلقاً.

الثاني: كقولنا: (زيدٌ أفضلُ الناسِ)، في هذه الهيأة نلحظُ أنَّ التفضيلَ يكونُ على جماعة معينة، فإذا ما وازنا بين (زيد) و (الناس) رجحَ زيدٌ على الناس بالفضل، والموازنة غالباً ما تكونُ بين شيئين؛ لذا فإنَّ نطاقَ التفضيلِ في هذه الهيأة محدودٌ أيضاً علاوة على أنَّ (الناس) مضافة إلى أفضل، والإضافة قيد من القيود؛ لذا ينتفي الاطلاق في هذه الهيأة أيضاً بلا جدل أو نقاش.

الثالث: كقولنا: (زيدٌ الأفضلُ)؛ فنرى أنَّ هذه الهياةَ مُفرَّغةٌ من المقارنة أو الموازنة المحدودة[٤٧]؛ بدليل أنَّه لم يذكر بعد (الأفضل) شيئاً كي نستدلَّ به على أنَّ (زيد) مُفضَّل على شخصٍ آخر أو مجموعة من الأشخاص، وبانتفاء المُفضَّل عليه اكتسبَتْ صيغةُ (الأفعل) دلالةَ الإطلاقِ، فالتقييدُ يكونُ بالمَفضول وهذا ما نراهُ

كقوله تعالى:{سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى}[٤٨]، فالأعلى جاء على صيغة (الأفعل) فأطلقَها سبحانه ولم يجعلها بمعنى أعلى من عالٍ دونه، إنما له مطلقُ العلو. ومن الأمثلة على هذا قوله تعالى: {اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ}[٤٩]، فقد ورد الكرم بصيغة (الأفعل) التي تفيد الإطلاق؛ لأنَّ ذلك ((يفيدُ اختصاصه وتفرده تعالى بهذه الرُّتبة على إطلاقها دون تعلق بتأويل اكرميته تعالى))[٥٠]، وقد تأوَّلَ هذه الآية الزمخشري فقال: ((الذي له الكمال في زيادة كرمه على كل كرم، ينعم على عباده النعم التي لا تحصى، ويحلم عنهم فلا يعاجلهم بعقوبة مع كفرهم وجحودهم لنعمه، ويقبل توبتهم ويتجاوز عنهم))[٥١] على حين أطلقَها الرازيُّ دون تأويلٍ؛ إذ يرى بأنَّ المراد هو أنَّ الله تعالى هو الأكرم الذي لا أكرم بعده فلا يبغي سبحانه وراء كرمه شيئاً كما يفعلُ خَلْقُهُ؛ بل يفعل الكرم لمحض الكرم فهو إحدى صفاته[٥٢]؛ لذا فأيُّ تأويلٍ لمُفسِّر في هذه الآية يُعدُّ ((تقييداً لصيغة (الأكرم) ينقلُها إلى المُفاضلة بين كريم وأكرم منه))[٥٣] وهذا ما لا يمكنُ جريانه عليه سبحانه لأنَّه لا يتفقُ مع مقامه تعالى البتة؛ من هنا كانَتْ صيغة (الأكرم) التي تدل على مُطلق الكرم له سبحانه خاصة، وأنَّ (الأكرم) التي وردَتْ في الآية هي (صفة) بالأساس- من وسائل التقييد- لكن مضمون الصفة ذاتها وهيأتها مُطلقةٌ؛ وبذا فهي لا تُعَدُّ قيداً- بوصفها صفةً في الخطاب-؛ بل تُعَدُّ من جنس الألفاظ المُطلَقة بداعي إطلاق مضمونها وهيأتها -في وقتٍ معاً- في الخطاب.

وبما أنَّ صيغة (الأفعل) التي هي للمذكر تدل على الإطلاق، فبالمقابل أنَّ الصيغة المؤنثة لها تدل على الإطلاق ايضاً ألا هي صيغة (الفُعلى) فهي مُطلَقة لكنها للمؤنث، ومن ذلك قوله تعالى {فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى * وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى * فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْيُسْرَى * وَأَمَّا مَنْ بَخِلَ وَاسْتَغْنَى * وَكَذَّبَ بِالْحُسْنَى * فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْعُسْرَى))[٥٤] نلحظُ أنَّ النصَّ المقدسَ قد وردَتْ فيه (اليُسْرَى) و (العُسْرَى) مُطلَقتينَ وكذا (الْحُسْنَى)، فأما ((اليُسْرَى فتأنيث الأيسر، والعُسْرَى تأنيث الأعسر))[٥٥] وصيغتهما دلَّتْ على أنَّهما مُطلَقتانِ، فقد قيل في (اليُسْرَى): ((معناها يسهل عليه الامر... ويجوزُ أنْ يكونَ المراد بالتمكين من سلوك طريق الجنة))[٥٦] وقيل ((التيسير والتهيئة والإعداد))[٥٧]، وقال الطباطبائي: ((تيسيره لليُسرى توفيقه للأعمال الصالحة بتسهيلها عليه من غير تعسير، وجعله مستعداً للحياة السعيدة عند ربه))[٥٨] وجاء في (البرهان) أنَّ معنى (اليُسْرَى) أنَّه ((لا يريد شيئاً من الخير إلا يسَّرَهُ اللهُ له))[٥٩]. أما (العُسْرَى) فهي ((البلية العظمى بما تؤدي إليه))[٦٠]، وقيل ((يعني النار))[٦١] أو ((طريق النار))[٦٢]، أو أنَّه ((لا

يريدُ شيئاً من الشر إلا يسّره له))[٦٣]، أما الطوسي فقد حسمَ تعدد الأقوال فيهما بقوله: ((والأولى أنْ تكونَ الآيتانِ على عمومها في كلِّ من يُعطي حقَّ اللهِ، وكلِّ من يمنعُ حقَّهُ؛ لأنَّه ليس- ههنا- من دليلٍ قاطعٍ على أنَّ المختص به إنسان بعينه))[٦٤]. أما لفظة {الْحُسْنَى} فهي ((جامعة لكل ما قالَ المُفسِّرونَ في تأويلها: بالخلاف في الدنيا والآخرة، والجنة والثواب، والتوحيد))[٦٥]، ولكن ((الأوْلى إطلاقها لتعمَّ فلا تختصّ بوجه من الوجوه))[٦٦]، وثمة ملحظٌ آخر في الآية يعضدُ إطلاقها، هما الفعلان {أَعْطَى} وَ{اتَّقَى} حيث وردا مُطلَقينِ بحذف المفعول منهما؛ لذا جاءت {الْحُسْنَى} مُطلقَةً اتفاقاً مع إطلاق الفعلينِ السابقينِ لها؛ ومن هنا نجد أنَّ السياق السابق {لِلْيُسْرَى} كله مُطلَقاً فناسبَ ورودُها مُطلَقةً، وفي هذا دلالة على عِظم أجر من يفعل ذلك وإكرامه مُطلقاً، وكذا الحال في لفظة {لِلْعُسْرَى} فقد جاءَ السياقُ قبلها كله مُطلَقاً فناسبَ ورودُها مُطلَقةً، وفي هذا دلالة أيضاً على عِظم عقوبة من يفعل ذلك وإذلاله، ثم إنَّ الإطلاق الناتج من صيغة (الفُعلى) في الآيات حقَّقَ تناغماً أسلوبياً غايةً في الروعة في نهاياتها وبهذا تحقق هذه الصيغة غرضين: معنوي يكمنُ في الإطلاق، وفني نلمسُهُ في تناسق رؤوس الآي ونجدُ أنَّ هذا من ((حسِّ العربيةِ الأصيلِ حين يأتي بأفعل التفضيل معرَّفاً بـ (الـ)، وغير مميز، فتفيد من العموم والإطلاق ما لا تفيدُهُ الصيغةُ نفسُها من المُفاضلَة مُقيَّدَةً بمضاف إليه لا تتجاوزه أو مميزة بوجه تفاضل لا تعدوه))[٦٧] أو ملحقة بجار ومجرور لا ينفك عنها قيداً.

المبحث الثالث: دلالة الإبهام في (أفعل) التفضيل:

إذا كانَتْ لغةُ التخاطب البشري تَسْتَعْمِلُ جملةً من الصيغ البنائية للتعبير عن مجموعة من الدلالات تأسيساً على مبدأ إناطة كلِّ دلالةٍ بالصيغة التي تُعبِّرُ عنها فإنَّ الصيغةَ التي اُختيرَتْ لأداء معنى التفاضل هي (أفعل) التفضيل- كما أسلفنا- بيد أنَّ هذه الصيغة قد يعتورُها الإبهامُ في عملية أداء مَهَمَّتِها الدلالية في الخطاب؛ إذ تدخلُ (أفعل) التفضيل حيزَ الغموض المضموني فلا يُعرَفُ المراد التفضيلي منها بأيِّ صفةٍ يكون؛ ولا يدخلُ الإبهامُ في صيغة (أفعل) إلا حينما تردُ مفسَّرةً بالتمييز بعدها كقولك: (عليٌّ أكثرُ الناس علماً) و(محمدٌ أمسكُ الرجالِ مبداً) و(خالدٌ أثبتُ القومِ موقِفاً)؛ فنجد أنَّ (أكثر) و(أمسك) و(أثبت) قد جُهِلَ المرادُ منها في باديء الأمر؛ إذ أبُهِمَتْ على المتلقي صيغة (أفعل) فلا يُعرَفُ (عليٌّ) أكثر الناس في أيِّ شيءٍ، و(محمدٌ) أمسك

الرجال في أيِّ معنى، وكذا الحال لمعنى أثبَ مع (خالد) فلا يدري في أيِّ صفةٍ هو أثبت من غيره، فجاءَتْ المميزاتُ فأوضحَتْ المعنى المطلوب بالتحديد دون إبهام أو تردد.

ويبدو أنَّ ثمة فارقاً دلالياً عند النحاة بين النصب والجر بعد (أفعل) التفضيل فلكلِّ حالٍ معنى يباينُ فيه الآخر، ((فإذا قُلْتَ: (زيدٌ أفرهُ عبدٍ)، فجرَرْتَ كان (زيد) عبداً؛ لأنَّ أفعل لا تضافُ إلا إلى ما هي بعضه والأصل (زيدٌ أفرهُ العبيدِ) فاختصر، وإنْ نصبتَ فقُلْتَ: (أفره عبداً) لم يكون (زيد) عبداً؛ بل كان العبيدُ له والوصف في المعنى لعبيده أي (عبيدُه أفرهُ العبيدِ)، كما تقول: (هو أكثرُ مالاً وأقلُّ شراً)))[٦٨] فالجرُّ بالإضافة بعد (أفعل) التفضيل بدلاً من النصب على التمييز يدلُّ على أنَّ المُفضَّلَ هو مَنْ وقعَ عليه معنى المجرور فكان المضافُ إليه بعضاً من (أفعل) المضاف.

أما إذا وقع النصب بالتمييز فإنَّ المعنى سيكون أنَّ المُفضَّل قد وقعَتْ دلالة التفضيل له بالتمييز فهو مُفضَّل على الآخرينَ بمعنى التمييز المُفصِّل لإجمال (أفعل) ولايكون هو من جنس ذلك التمييز لـ ((أنَّ التمييز بعد اسم التفضيل إذا كان فاعلاً في المعنى تعيَّنَ نصبه، وإنْ لم يكن فاعلاً في المعنى تعيَّنَ جره بالإضافة، وذلك نحو قولك: (محمدٌ أوسعُ داراً)؛ فـ (داراً) فاعل في المعنى وذلك لأن معناه: (محمدٌ وسعَ دارُهُ).

وعلامة الفاعل في المعنى أنْ يصلحَ فاعلاً عند جعل أفعل التفضيل فعلاً له، وعلامته الأُخرى أنْ لايكونَ المُفضَّل بعضاً من التمييز، فإنْ كان المُفضَّلُ بعضاً من التمييز لم يكن فاعلاً في المعنى، فقولك: (محمدٌ أوسعُ داراً) ليس الدار فيه بعضاً من محمد))[٦٩] فيكون من هذا أنَّ معنى الجر غير التمييز، فانَّ قولك: (محمدٌ أحسنُ كاتباً) يدلُّ على أنَّ كاتبَ محمدٍ أحسنُ من غيره، فإنْ قلت: (محمدٌ أحسنُ كاتبٍ) دلَّ على أنَّ محمداً هو الكاتبُ وأنَّه أحسنُ من غيره في صفة الكتابة[٧٠].

وإذا كان السائدُ لدى النحاة أنَّ (أفعل) التفضيل تردُ في اللغة على هيآت ثلاث هي[٧١]: (أفعل من) و(أفعل المضافة إلى ما بعدها) و(الأفعل) التي تدل على الإطلاق لأنَّها مُفرَّغةٌ من المقارنة ومُجرَّدة من الموازنة المُحدِّدَة.

فإنَّه يمكنُ القولُ: إن دلالةَ الإبهامِ تُرافقُ صيغة (أفعل) في هيآتها الثلاث شريطةَ أنْ تتلمسَ الهيأة في الخطاب الحاجة إلى تمييز يُجلي دلالتَها بدقة فيُظهرَها واضحةً للمتلقي؛ ولإثبات هذا القول ننظرُ إلى قوله تعالى {أَ فَحُكمُ الجاهليةِ يبغونَ ومَن أحسنُ من اللهِ حكماً لقومٍ يُقِنونَ}[٧٢] فالمُتأمِّل يجدُ أنَّ صيغة {أحسنُ} قد وردَتْ تفضيلاً بيد أنَّ المعنى الذي وقع عليه الحسن

تفضيلاً هو مبهمٌ فلا يُعلَمُ المعنى الذي كان به سبحانه أحسن من غيره؛ لذا جاء تعالى بقوله {حكماً} تمييزاً مُفصِّلاً لصيغة {أحسنُ} ففُهِمَ بذلك أنَّ الحسن لله تعالى ينحصرُ في هذا المعنى؛ ردَّاً على الذين يبغون حكم الجاهلية القائم على الضلالة والميل والهوى[٧٣]، ((فقوله (أَ فَحُكمُ الجاهليةِ يبغونَ) استفهام توبيخي))[٧٤] لمن يريد الضلالة في الحكم فيتبع حكم الجاهلية وقد قدَّمَ المفعول {حكماً} وأخَّر الفعل لزيادة التنصيص والتأكيد على هذا الحكم؛ لأنَّه مدار الرفض في الآية ولقد وقعَ عليه الرفض والرد بـ {أحسنُ} المجملة و {حكماً} المُفصّلة؛ إذ دلَّ الإجمال في {أحسنُ} على أنَّه سبحانه له الحسن في شيء ولكن هذا الشيء قد أخفاهُ على السامع ابتداءً لتتوقَ نفسُهُ اليه تحسباً وترقُّباً فيعظم بهذه الحيثية الإبهامية في نفس المتلقي؛ ليردفه بالتمييز {حكماً} فيكون تفصيلاً يشفي به شوق النفس؛ فيكون المعنى المُفصَّل بهذه الطريقة أثبتَ في النفس وأقوى تأثيراً من ذكره مُفصَّلاً ابتداءً ثم إنَّ لصيغة التفضيل {أحسنُ} ثقلاً واضحاً في توجيه النص من حكم الجاهلية إلى حكمه سبحانه فـ ((قوله {ومَن أحسنُ من اللهِ حكماً} استفهام انكاري أي لا أحد أحسن من الله، وإنما يُتبَع الحكم لحسنه))[٧٥] ثم جاء التمييز {حكماً} فمنح دلالة العدالة له سبحانه لأنَّ معناه هو ((الفصل بين الحق والباطل من غير محاباة ولا مقاربة))[٧٦]، وكان يرى الإمامُ الصادقُ (عليه السلام) تأسيساً على التفصيل بـ {حكماً} أنَّ مَنْ لا يتبع حكمَ اللهِ فهو واقعٌ في حكم الجاهلية باللزوم؛ إذ يقول ((الحكمُ حكمانِ: حكمُ اللهِ وحكمُ الجاهليةِ، فمَنْ أخطأ في حكمِ اللهِ حكمَ بحُكمِ الجاهليةِ))[٧٧] ؛ وعلةُ ذلك أنَّ هذه الإحكامَ والشرائعَ المُنزَلَةَ منه تعالى إنما هي حقٌّ وليس وراءها حقٌّ آخر؛ من هنا كان أيُّ حكمٍ دونها لا يكونُ إلا من حُكم الجاهلية؛ لأنَّ الذين يتولّون عن حكمِ الحقِّ ماذا يريدونَ بتوليتهم وليس هناك إلا حكم الجاهلية[٧٨]؛ وبهذا نجدُ أنَّ {أحسنُ} وردَتْ مبهمةً في النص وهي بهيأتها الأولى (أفعل من) وقد فُصِّلت بقوله {حكماً} فعُرف المراد بذلك.

ونظيرُ هذا قوله تعالى {ولقد صَرَّفنا في هذا القرآنِ للناسِ من كلِّ مثلٍ وكانَ الإنسان أَكثرَ شيءٍ جدلاً}[٧٩] فنلحظ أنَّ {أَكثرَ} اسم تفضيل أُضيف إلى {شيءٍ} ولو أُكتفي بهذا وقيل: (وكان الإنسانُ أكثرَ شيءٍ) فحسب؛ لما فُهِمَ معنى الأكثرية للإنسان على وجه البيان؛ لأنَّ المعنى المراد التنصيص عليه مُفتقَدٌ في النص فيتسرب الإبهامُ لهذه العلة إلى (أفعل) المضافة في الآية،

بيد أنَّ الله تعالى لم يشأ أنْ يُبقِيَ هذا الغموض مهيمناً على معنى الأكثرية المُفضَّل بها فجاء بالتمييز {جدلاً} لتفصيل دلالة الأكثرية(٨٠).

وإذا كانَتْ الصيغة {أَكثرَ} مضافة إلى {شيءٍ} فإنَّ هذا يدلُّ على أنَّ الإنسان من أغزر المخلوقات جدلاً سواء كان ذلك الجدل بوجه حقٍّ أم باطلٍ؛ والذي أسندَ دلالة تفضيله على الجميع هو لفظة {شيءٍ}؛ لأنهَّا وردَتْ نكرةً تدل على كلِّ ماهيةٍ تدخلُ تحت هذا العنوان، فكان الإنسان بهذا أكثر من كل شيء جدلاً، يقولُ الراغبُ: ((الجدلُ المفاوضةُ على سبيل المنازعة والمغالبة، وأصلُهُ جدلت الحبل أي أحكمْتَ فتله....فكأنَّ المتجادلينَ يفتلُ كلٌّ واحدٍ الآخر عن رآية، وقيل: الأصلُ في الجدل الصراع))(٨١) وتأسيساً على كلام الراغب يكونُ الإنسانُ – الذي مَيَّز سبحانُه أكثريَّته بالجدل – كثيرَ المنازعاتِ والصراعاتِ لإثبات ما يُريد، وفي {أَكثرَ} المجملة و{جدلاً} المُفصِّلة دلالةٌ واضحةٌ على شدة إكرامه تعالى لبني البشر؛ إذ منحهم مقدرة عقلية تمكنهم من التعمق في التفكر لدراسة الآخر وسبر غوره وفهمه ثم مناقشته، ولا يمكننا أنْ نحملَ لفظة الجدل على معنى المنازعة والصراع فحسب كما يراها الراغب؛ بل تنفتحُ دلالتُها لتشملَ معنى القدرة على التفكير والتأمُّل في الأمور ثم رصد شواخصها وخفاياها للوصول إلى مُقرَّراتٍ مُقنعةٍ لها، ونحسبُ أنَّ في مقولته تعالى {وكانَ الإنسان أَكثرَ شيءٍ جدلاً} دعوة إلى المجتمع الإسلامي والى النُخَب العلمية منه خاصة لترصين أُسس الدين الإسلامي وترسيخها لدى الآخر بحيثية الجدل والحوار الهادف لإيضاح المعنى الحقيقي لماهية الإسلام والكتاب العزيز.

ويبدو أنَّ هذه النزعة لدى الإنسان غريزيةٌ متأصلةٌ في نشأته الخَلقية، وما يؤيدُ هذا أنَّ وجود {كانَ} في النص لا يدل على الزمن الماضي – وهي الدلالة الوضعية لها عند النحاة– وإنما هي مُفرَغةٌ من الزمن حيث تدلُّ على جميع الأكوان؛ ذلك بأنَّ مقتضى السياق يفرضُ علينا بسلطانه عدم تحنيطها بزمنها النحوي، وأنَّ (الـ) في لفظة الإنسان دالةٌ على العموم فهي جنسية، وهذا يرفدُ فكرة خروج (كان) عن زمنها المعهود، فكان المعنى أنَّ الصفة الجدلية عند عموم الناس وفي جميع الأزمنة هي الأكثر من أيِّ شيءٍ آخر.

ومن جنس ذلك أيضاً قوله تعالى {قل هل نُنبِئكُم بالأخسرينَ أعمالاً * الذينَ ضلَّ سيعيُهُم في الحياةِ الدنيا وهم يحسبونَ أنهم يُحسِنونَ صُنعاً}(٨٢) فنجد أنَّ صيغة التفضيل {الأخسرينَ} قد وردَتْ مبهمةً في النص فلا يُعرَفُ وجه الخسارة فيها فجاءَ التعبيرُ القرآنيُّ بالتمييز {أعمالاً} ليُبيِّنَ وجه الخسارة تحديداً فيُفهَمَ أنَّ أولئك القومَ قد وقعَتْ خسارتُهُم في عملهم، وثمة

أمرٌ يثيرُ الاهتمام في هذه الآية وهو أنَّ تفصيلَ {الأخسرينَ} قد سيقَ على صيغة الجمع فقال {أعمالاً} ولم يَقُلْ (عملاً) جرياً على الأصل؛ لأنَّ الأصل في التمييز هو الإفراد[٨٣]، ولقد أوضحَ الشيرازي علة ذلك بقوله: ((إنَّ القرآن الكريم استعمل تعبير {الأخسرينَ أعمالاً} في حين يجب أنْ يقولَ: (الأخسرينَ عملاً)؛ لأنَّ التمييز مفرد عادة، ولكن الصيغة القرآنية يمكن أنْ تكونَ بسبب أنَّهم لم يخسروا في عملٍ مُعينٍ؛ بل إنَّ جهلهم المركب كان سبباً للخسران في جميع أعمالهم))[٨٤] وهذه العلة ذاتها تفسَّرُ لنا سبب المجيء بصيغة التفضيل على هيأة (الأفعل) {الأخسرينَ} التي تدل على الإطلاق؛ إذ جيء بها لتحقيق التناسب بين شدة خسارتهم المطلقة وجميع أعمالهم الخاسرة، فكان المعنى أنَّ كلَّ أعمالهم قد خسرَتْ مرةً واحدةً خسارةً مطلقةً ونهائيةً، وإذا خسرَ الإنسانُ في جميع أعماله كانَتْ خسارتُهُ مُطلَقةً بالضرورة؛ لذا استعمل صيغة الإطلاق في التفضيل حتّى تعبرَ عن مدى خسارتهم التي وقعَتْ في أعمالهم كلها فكانوا هم الأخسرينَ مُطلَقاً، وبهذا تحقَّقَتْ في صيغة (الأفعل) دلالة الإطلاق والإبهام معاً، فالإطلاقُ في الخسارة معناه أنَّهم خسروا خسارةً نهائيةً لا تعويض بعدها، أما الإبهام في الخسارة فكان في تحديد الشيء الذي وقعَتْ الخسارةُ فيه، فحينما قال {أعمالاً} على صيغة الجمع فُهِمَ أنَّ المراد من الخسارة هي خسارة الأعمال ولما كانَتْ الأعمالُ خاسرةً كلَّها كانَتْ الخسارةُ لا مثيلَ لها ولا تعويضاً لشيء منها لا في الدنيا ولا في الآخرة، لـ ((أنَّ أخسرَ الناسِ صفقةً وأخيبهم سعياً هو الجاهل المركب الذي يحسبُ جهلَهُ علماً وشرَّهُ خيراً وإساءَتَهُ إحساناً، وليس من شكٍّ أنَّ هذا خائب خاسر في الدنيا؛ لأنَّه يعيشُ في غير واقعه، وهو كذلك في الآخرة لأنَّه يلقى الله غداً بالجهل والغرور وسوء العمل))[٨٥] فكان ذلك الخسران الأكبر له .

مما تقدَّمَ يثبتُ أنَّ الإبهام يدخلُ (أفعل) التفضيل في هيآتها التي ترِدُ في الخطاب اللغوي كافة فلا تعرف فيها صفة التفضيل و مضمونها تحديداً فيضطربَ فيها المعنى حتَّى يأتي عليها ما يكشفُ المعنى المُفَضَّل به بياناً بفعل (التمييز)؛ ذلك بأنَّ التميزَ هو المقتضى الأسلوبي الذي يعملُ على إزاحة الغموض الدلالي لـ (أفعل) التفضيل فينفذَ بها من عالم الإبهام الدلالي إلى حيز الوضوح المعنوي فتغدو جليةً للمُتلقي من دون تردد له في معرفة المراد، ولولا الأداءُ الوظيفيُّ للتمييز لبَقِيَتْ (أفعل) التفضيل غامضةَ الدلالةِ التي يتمُّ التفاضل بها؛ فتتصدعَ مهمتُها

الدلاليةُ في أداء وظيفتها الخطابية في الكلام العربي.

المبحث الرابع: التجاوزات الدلالية لـ (أفعل) التفضيل:

من المألوف لدى المتخاطبين باللغة العربية أنَّ (أفعل) تدل بإطلاقها في الكلام بداهةً على معنى التفضيل، فهو المعنى الملازم لها على الدوام والموضوعة له أصلاً؛ إلا أنَّ هذه الصيغة قد تخرجُ من نطاقها التفضيلي في الخطاب العربي لتدلَّ على جملةٍ أمورٍ لا شأن لها بالتفضيل، فهي علاوة على التفضيل الذي تعهَّدَتْهُ العربيةُ دلالةً لها تتجاوزهُ إلى دلالات عدَّة هي:

أولاً: دلالة (أفعل) على اسم الفاعل أو الصفة المشبهة:

قد تدل (أفعل) على اسم الفاعل أو الصفة المشبهة مُتجاوزةً في هذا دلالتها الأصلية للتفضيل؛ إذ ((يجوز استعمال أفعل عارياً عن اللام والإضافة ومِن، مُجرَّداً عن معنى التفضيل مؤوَّلاً باسم الفاعل أو الصفة المشبهة))[٨٦] وقد عزَّزَ السيوطي هذا تأكيداً بقوله: ((واستدلُّوا على وقوعه بقوله تعالى {هو أعلمُ بكم}[٨٧]، {وهو أهونُ عليهِ}[٨٨] قالوا: التقدير هو عالم بكم، إذ لا مشارك له في علمه، وهو هيّنٌ عليه إذ لا تفاوت في المقدورات الى قدرته))[٨٩] ذلك بأنَّه ((ليس شيء عليه تعالى هو أهون من شيء))[٩٠]، ولقد ذكرَ هذا المعنى ابنُ فارس في كتابه (الصاحبي) تحت عنوان (باب أفعل الأوصاف لا يراد به التفضيل) حيث أشار إلى أنَّ صيغة (أفعل) قد يوردُها المتكلمُ في كلامه دون أنْ يوحيَ بها أو نستشعرَ منه دلالة التفضيل أو الموازنة بين شيئين[٩١].

وبهذا نجدُ أنَّها إذا دلَّتْ على اسم الفاعل يُراد منها ((مُجرَّد ثبوت الوصف في الموصوف من غير نظر إلى تفضيل، كأن تقول: (محمدٌ وخالدٌ أكتبا أهلِ قريتهم)، وكان كلٌّ أهلها أميينَ فيكون اسمُ التفضيل مُراداً به أنَّهما كاتبا قريتهما؛ فتجب المطابقة، فلا تقول: (محمدٌ وخالدٌ أكتبُ أهلِ قريتهم) بالإفراد))[٩٢] وهذا الكلام بخلافِ ما ذهب إليه الرضي حيث يرى ضرورة ((لزومه صيغة أفعل أكثر من المطابقة إجراءً له مجرى الأغلب الذي هو الأصل أي أفعل التفضيل مع مِن))[٩٣] ولكن لدينا أنَّ المطابقة هي الأرجح ما زالَتْ الصيغةُ تحملُ دلالةَ اسمِ الفاعلِ فهذا أنسقُ لموافقة المعنى.

ثانياً: دلالة (أفعل) على تقابل الصفة الكاملة: قد تدلُّ (أفعل) على المطابقة بين اثنينِ بكاملِ صفتيهما، في الوقتِ الذي لا وجود فيه لاشتراك في الصفة بينهما، فإذا ما انعدمَ التشاركُ في الصفة بين المُتفاضلينِ لم تُحقق (أفعل) دلالة التفضيل المشترك؛ فتتجاوز إلى دلالة (المقابلة)

الكاملة للصفة في كليهما فـ ((قد يُسْتَعْمَلُ (أفعل) لبيان الكمال والزيادة في وصفه الخاص، وإنْ لم يكن الوصف الذي هو الأصل مُشتركاً وعليه، قولهم (الصيفُ أحرُّ من الشتاء) أي الصيف أكمل في حرارته من الشتاء في برودته))[٩٤] فنحن نُدرِكَ أنَّ لا وجود لصفة الحر في الصيف ولا البرد في الشتاء من اشتراك البتة؛ وإنما وردَتْ (أفعل) هنا للدلالة على مبدأ الصفة التقابلية الخاصة بكلٍّ منهما، فالترجيحُ هنا لا يتمُّ بصفةٍ يتَّحدُ بها كلا الطرفين – المُفضَّل والمُفضَّل عليه– بل إنَّ كلَّ طرفٍ يتَّصفُ بصفةٍ هي خصوصيتُهُ وحدُّهُ دون نظيره الآخر، ويمتلكُ الطرفُ النظيرُ بالمقابل صفةً خاصةً به أيضاً، ويجري التقابلُ– لا التفاضل– بينهما على أساس الترجيح التَّخَصُّصي لكلِّ طرفٍ بصفته على الصفة الخاصة بالطرف الآخر؛ وبهذا يكونُ الترجيحُ هنا تقابلياً لا اشتراكياً، ومتى ما خرجَ الترجيحُ من حيز التقابل في الصفة إلى حيز الاشتراك بها أصبح تفاضلاً. ومن جنس ذلك مصداقاً في النص القرآني قوله تعالى {يَوْمَ يَرَوْنَ الْمَلائِكَةَ لا بُشْرى يَوْمَئِذٍ لِلْمُجْرِمِينَ وَيَقُولُونَ حِجْراً مَحْجُوراً * وَقَدِمْنا إِلى ما عَمِلُوا مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْناهُ هَباءً مَنْثُوراً * أَصْحابُ الْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُسْتَقَرًّا وَأَحْسَنُ مَقِيلاً}[٩٥]، فعند النظر نجد أنَّ اسمي التفضيل {خَيْرٌ} و{أَحْسَنُ} من قوله تعالى {خَيْرٌ مُسْتَقَرًّا وَأَحْسَنُ مَقِيلاً} لا يدلان على وجود صفة مشتركة بين مُستقر المؤمنين ومقيلهم[٩٦] وبين مستقر المجرمين ومقيلهم؛ إذ لكلٍّ مستقرُهُ ومقيلُهُ بمعزل عن الآخر صفةً وماهيةً؛ إذ لا اشتراك بين المؤمن والمجرم (الكافر) في المستقر والمقيل في الآخرة؛ ذلك بأنَّ أفعل التفضيل ههنا واردة من دون الدلالة على المشاركة البتة[٩٧]؛ يقولُ الفراء: ((وأهل الكلام إذا اجتمع لهم أحمق وعَاقل لم يستجيزوا أن يقولوا: (هَذا أحمقُ الرَّجلين ولا أعقل الرجلين)، وَيَقولون لا نقول: (هذا أعقلُ الرجلينِ) إلا لعَاقلينَ تفضَّلَ أحدُهما على صَاحبه، وقد سَمعْتُ قولَ الله {خَيْرٌ مُّسْتَقَرّاً} فجعل أهلَ الجنةِ خيراً مُستقراً مِنْ أهْل النَارِ، ولْيسَ في مستقرِّ أهلِ النار شيء منَ الخير))[٩٨] وإنما جاز كلامُهُ سبحانه ههنا لأنَّه لايريدُ المشاركةَ بين صفة الخير للمؤمن من جهة وصفة الخير للمجرم الكافر من جهة أخرى وأنَّ المؤمن يربو على الكافر خيراً في الجنة وبذا يكون خير الكافر أقل منه مقدار؛ إذ ليس المبتغى بهذا التصور البتة؛ بل المبتغى هو المقابلة بين حال المؤمن والكافر في ذلك اليوم العظيم وذلك بصرف تمام صفة الخير والحسن وكمالها للمؤمن دون الكافر يومذاك ؛ فالمؤمن له {خَيْرٌ مُسْتَقَرًّا وَأَحْسَنُ مَقِيلاً}

مُطلَقاً وليس من هذا شيء للكافر البتة؛ ولهذا جازَ أنْ تردَ (خَيْرٌ) و(أَحْسَنُ) في الاية الكريمة؛ لأنَّهما يُظهرانِ سعة النعمة التي يكونُ فيها المؤمنُ وروعة مآله يوم يلقى ربه من جهة ويكشفان عن بؤس حال الكافر وشدة هول الطامة التي يكون فيها نهايةً وديمومةً يوم القيامة من جهة أخرى.

وبهذا ننتهي إلى أن أفعل التفضيل في هذه الآية الكريمة قد ((جيء به لمقابلة حال المشركينَ في الآخرة بضدها من حال أصحاب الجنة وهم المؤمنون؛ لأنَّه لما وصفَ حالَ المشركينَ في الآخرة عُلِمَ أنْ لا حظَّ لهم في الجنَّة فتعيَّنَتْ الجنةُ لغير المشركينَ يومئذٍ وهم المؤمنون، ... فمعنى الكلام: المؤمنون يومئذٍ هم أصحابُ الجنةِ وهم{خير مستقراً وأحسن مقيلاً}))[٩٩]؛ وعليه فلا مشاركة بين مستقر ومقيل المؤمن والكافر؛ بل المراد المقابلة لبيان كمال صفة الخير والحسن للمستقر والمقيل للمؤمن على الكافر على وجه الإطلاق.

ومن ذلك أيضاً قوله تعالى {وَإِذا أُلْقُوا مِنْها مَكاناً ضَيِّقاً مُقَرَّنِينَ دَعَوْا هُنالِكَ ثُبُوراً * لا تَدْعُوا الْيَوْمَ ثُبُوراً واحِداً وَادْعُوا ثُبُوراً كَثِيراً * قُلْ أَ ذلِكَ خَيْرٌ أَمْ جَنَّةُ الْخُلْدِ الَّتِي وُعِدَ الْمُتَّقُونَ كانَتْ لَهُمْ جَزاءً وَمَصِيراً}[١٠٠] فنلحظ أنَّ لفظة ((خَيْرٌ} هنا ليسَتْ تدل على الأفضلية؛ بل هي على ما جرت عادة العرب في بيان فضل الشيء وخصوصيته بالفضل دون مقابله كقوله: فشركُما لخيركما الفداء، وكقول العرب: الشقاءُ أحبُّ إليك أم السعادة))[١٠١]؛ بهذا نفهمُ أنَّ {خَيْرٌ} هنا مساقةٌ لبيان تمام صفة الشيء وكماله واستظهار خصوصيته بالفضل دون الآخر المقابل؛ وإنما وردَتْ عبارةُ ((أَ ذلِكَ خَيْرٌ}، ولا خير في النار؛ تهكماً بهم))[١٠٢] وإذلالاً إليهم؛ ذلك بأنَّ ((هذا يحسن في معرض التقريع كما إذا أعطى السيد عبده مالاً فتمرد وأبى واستكبر فضربه ويقول له: أهذا خير أم ذلك))[١٠٣].

فليس المراد من النص الكريم أنَّ جهنم فيها خير وأنَّ الجنة فيها خير؛ وأنَّ الكلام مساق على سبيل بيان أنَّ الجنةَ أكثرُ خيراً من جهنم؛ بل المبتغى هو بيان أنَّ صفةَ الخيرِ كامنةٌ في الجنة على سبيل القطعية والكمال والتمام حصراً دون جهنم وأنَّ جهنم لا خير فيها قط؛ وبهذا فإنَّ استعمال أفعل التفضيل {أَ ذلِكَ خَيْرٌ} في هذا الموضع إنما جيء به لإهانة الكافرين والتنكيل بهم من جهة، ولإيقاظهم وتوعيتهم من جهة أخرى؛ فإذا كانَتْ أفعل التفضيل ههنا تفيدُ عدمَ وجودِ خير في جهنم مُطلقاً؛ فإنَّ هذا يدعو لتيئيسهم تماماً اليأس وعدم تأمُّلِهم خيراً في الحياة الآخرة أبداً؛ من هنا فإنَّهم سوف يَعُونَ ويُدرِكُون بأنَّهم على ضلالة وبأنَّ الباطل يحيطُ بهم من كلِّ

صوبٍ؛ فلعلهم بعد إدراكهم هذا اليأس من الحصول على أيِّ خير في الاخرة يَثيبُوا إلى رُشدِهم ويعودوا إلى الحقِّ لعلهم يُرحَمونَ؛ من هنا نفهمُ بأنَّ أفعل التفضيل في هذا النص الكريم قد أفادَتْ التهكمَ من جهة والتوعية والنُّصح من جهة أخرى لمَنْ يتأمَّلُ ويرعوي ويفهمُ حقيقة المراد والمغزى من الخطاب.

بهذا ندركُ أنَّ أفعل التفضيل يردُ في بعض المواضع للدلالة على المقابلة لا المفاضلة؛ إذ لا مُفاضلة إلا بالاشتراك في الصفة وحيث لا اشتراك فلا مُفاضلة .

ثالثاً: دلالة (أفعل) على المجاوزة والبعد:

قد تردُ (أفعل) في السياقات اللغوية –أحياناً– دالةً على المجاوزة والبعد، فإذا قُلْتَ: (((أنا أكبرُ من الشعر)، و(أنتَ أعظمُ من أنْ تقولَ كذا)، فليس المقصود تفضيل المتكلم على الشعر والمُخاطَب على القول؛ بل المراد بُعدهما عن الشعر والقول))[١٠٤] وينحصرُ تحقق هذا المعنى مع (أفعل) التي تلحقها (مِن) دون غيرها من حيثيات التفضيل ((وإنما جازَ ذلك لأنَّ (مِن) التفضيلية يتعلقُ بأفعل التفضيل بقريب من هذا المعنى، ألا ترى أنَّكَ إذا قُلتَ: (زيدٌ أفضلُ من عمرو)، فمعناه (زيد) متجاوز في الفضل عن مرتبة (عمرو)، ف (من) فيما نحن فيه كالتفضيلية إلا في معنى التفضيل، ومنه قول أمير المؤمنين (ع): (ولهي بما تعدك من نزول البلاء بجسمك والنقص في قوتك أصدق وأوفى من أنْ تُكذبَكَ وتُغرَّكَ) [١٠٥]؛ أي هي متجاوزة من فرط صدقها عن الكذب))[١٠٦]؛ وبهذا نلحظُ أنَّ (أفعل) في هذا النمط الأسلوبي قد خرجَتْ عن دلالتها التفضيلية إلى دلالة المجاوزة وبُعد حدوث الشيء عن صاحبه. ومن التفضيل المبني على أساس المجاوزة والبعد لفظتا {خَيْراً} و{أَقْرَبَ} من قوله تعالى {وَأَمَّا الْغُلامُ فَكانَ أَبَواهُ مُؤْمِنَيْنِ فَخَشِينا أَنْ يُرْهِقَهُما طُغْياناً وَكُفْراً * فَأَرَدْنا أَنْ يُبْدِلَهُما رَبُّهُما خَيْراً مِنْهُ زَكاةً وَأَقْرَبَ رُحْماً}[١٠٧] إذ نجد أنَّ لفظتي {خَيْراً} و{أَقْرَبَ} لا تدلانِ على التفضيل في هذا الموطن؛ ذلك بأنَّ الغلامَ الذي قلته الرجل الصالح إنما كان كافراً؛ ودليلُ ذلك قوله تعالى {وَأَمَّا الْغُلامُ فَكانَ أَبَواهُ مُؤْمِنَيْنِ فَخَشِينا أَنْ يُرْهِقَهُما طُغْياناً وَكُفْراً} وهذا يوحي بما لا يقبل الشك بأنَّ البديل الذي سيُبدلُهُ اللهُ تعالى للأبوينِ هو الغلام الصالح فهو بديلٌ من الغلام الكافر بدليل استعماله سبحانه لفظتي {خَيْراً} و{أَقْرَبَ} مع الفعل {يُبْدِلَهُما} من قوله {فَأَرَدْنا أَنْ يُبْدِلَهُما رَبُّهُما خَيْراً مِنْهُ زَكاةً وَأَقْرَبَ رُحْماً}، فالمراد هو أنْ ((يرزقَهما اللهُ ولداً خيراً من هذا الغلام {زَكَاةً} أي: ديناً، وصلاحاً))[١٠٨] وأنْ ((يكونَ {أَقْرَبَ}

عطفاً ورحمة بأبويه، وأشفق عليهما))[١٠٩] وهذا يثبتُ بأنَّ المراد من {خَيْراً} و{أَقْرَبَ} ليس دلالة التفضيل؛ بل دلالة المجاوزة والبعد لصفة الغلام الثاني– الذي كان صالحاً وكان خيراً زكاةً لوالديه وأقربَ رُحماً– عن صفة الغلام الأول – الذي خُشِيَ منه أَنْ يُرْهِقَ والديه طُغْياناً وَكُفْراً–؛ والذي دلَّ على أنَّ افعلَ التفضيل ههنا غيرُ دالة على المفاضلة – على أساس الاشتراك الصفة– هو وجود الفعل {يُبْدِلَهُما}؛ ذلك بأنَّ الإبدال يقتضي أنْ يكونَ الثاني غيرَ الأولِ محصلةً بناءً على اختلاف الصفتينِ بينهما وهما (الكفر والصلاح).

وعليه فلا صفة مشتركة بين الغلام الأول والغلام الثاني في الخير وقرب الرحم حتى يُساغَ القولُ بأنَّ {خَيْراً} و{أَقْرَبَ} صفتا تفضيل؛ لأنَّ الأول كان كافراً والثاني كان صالحاً ولا صفة مشتركة بين الكافر والصالح قط، وعليه فإنَّ المرادَ بـ {خَيْراً} و{أَقْرَبَ} ههنا هو الدلالةُ على البعد والمجاوزة في صفة الخير والقُرب بين الغلام الكافر والغلام الثاني الصالح؛ فالثاني يتجاوزُ الأولَ ويبتعدُ عنه في هاتينِ الصفتينِ مُطلقاً ولا يشتركُ معه فيهما البتة. من هنا نفهمُ بأنَّ اسم التفضيل قد يردُ لا للدلالة على تحقيق مضمون التفضيل في الكلام؛ بل يرد للدلالة على مجاوزة الصفة وبعدها التي توجد في المُتَحدَّث عنه دون الآخر.

رابعاً: دلالة (أفعل) على التفضيل الاضطراري:

قد يخرجُ المُفضَّل من نطاق حقيقة التفضيل لدى المتكلم، فلا يكونُ تفضيلُ المُفضَّل – الشيء المُختار– نابعاً من حقيقة قصد لدى المستعمل؛ بل هو راجعٌ إلى حيز الضرورة والأمر الذي لابدَّ منه، فقد يُخيَّرُ المتكلمُ في فرض عقوبة عليه بين السجن أو النفي مثلاً فيقول: (السجنُ في وطني أحبُّ إليّ من المنفى بعيداً عن أرضي)، فنلحظ أنَّ التفضيل بالمحبة قد تحقق في النص إلا أنَّه ناشيءٌ من تقييد المتكلم بين أمرينِ مُلزِمينِ، ووجوب الأخذ بأحدهما دون الآخر؛ وبهذا يكونُ التفضيلُ اضطرارياً لا وجدانياً، إذ تكونُ المشاركةُ بين المُتفاضلينِ تقديراً ((كقولهم في البغيضين: (هذا أحسنُ من هذا)، وفي الشريرين: (هذا خيرٌ من هذا)، وفي الصعبين: (هذا أهونُ من هذا)، وفي القبيحين: (هذا أحسنُ من هذا)، وفي التنزيل: {قالَ رَبِّ السجنُ أحبُّ إلي مِما يدعُنني إليهِ}[١١٠] وتأويل ذلك: (هذا أقلُّ بغضاً) و(أقلُّ شراً) و(أهونُ صعوبةً) و(أقلُّ قبحاً)))[١١١] وهذا النوعُ من التفضيل يمكنُ أنْ يُصطلَحَ عليه اسم (التفضيل الاضطراري) وبالمقابل ستُدعى حيثية التفضيل الشائعة تداولاً في الخطاب العربي بـ (التفضيل الاختياري) وهو مصداق مفهوم التفضيل الحقيقي.

الخاتـمة:

نقولُ لقد أجدى التأمُّل في مبنى (أفعل) والتفضيل ومعناها في النص القرآني جملة نتائج نوجزها بالآتي:

١- إنَّ مفهوم التفضيل ببنية (أفعل) لا يتمُّ إلا باشتراك طرفينِ في صفة من الصفات ووجوب تفوق هذه الصفة في أحدهما دون الآخر سواء كان هذا على سبيل الزيادة أم الريادة، والبنية المستعملة لهذا الأداء المضموني تتألف من ثلاثة أصول حرفية تسبقها همزة لتمنحها القدرة على تنفيذ مَهَمَّة المفاضلة على أنْ تكونَ صفة المفاضلة مأخوذة من الفعل المُشتقَّة منه الصيغة.

٢- وجدَ الباحثُ أنَّ لمقتضيات الاشتقاق التفضيلي دواعٍ وعللاً إلا إنَّ العلماء العرب لم يبسطوا القول فيها ويولوها الجهد التي تستحقه؛ بيد أنَّهم قد أرسوا هذه المقتضيات على أصول علمية رصينة حتى وإنْ لم يخوضوا في منطلقاتها.

٣- أوضح الباحث أنَّ صيغة (أفعل) التي تتبعها (مِن) تحملُ في طيَّاتها سمةَ التعجبِ فهي تُباينُ أفعل المضافة في هذه الصفة، ويسوِّغ هذا لزومها صيغة واحدة لا تتغيَّرُ مهما تَغَيَّرَ المُتفاضلونَ.

٤- اكتشفَ الباحثُ أنَّ صيغة (الأفعل) تدل على إطلاق مضمون الصفة في صاحبها دون النظر إلى نظير أو مُقارَن أو مُفاضَل معه، فهي صفة كاملة له ثابتة فيه بدليل تجرُّد هذه الصيغة من الموازنة.

٥- ثبتَ لدى الباحثِ أنَّ صيغة (أفعل) التفضيل قد يدخلُها الإبهامُ من حيث عدم معرفة المضمون التفاضلي لها في أي معنى يكون، ولا تزولُ سمةُ الإبهامِ عنها إلا بفعل (التمييز) فهو المقتضى الأُسلوبي الذي يعملُ على إبعاد الإبهام عن صيغة (أفعل) التفضيل وتحديد معنىً محدداً لها يتمُّ في حيزه التفاضل؛ فتكون صيغةُ (أفعل) واضحةَ الدلالةِ لدى المتلقي بفعل الأداء الوظيفي للتمييز في الخطاب، كما وصلَ الباحثُ إلى قناعة تحكمُهُ بأنْ يقولَ إنَّ الإبهامَ له الصلاحية في أنْ يتسربَ إلى الهيآت التي تردُ بها (أفعل) التفضيل في الخطاب العربي كافة فلا تستثنى منها واحدة البتة، وفي جميع الحالات يعملُ التمييز على إنقاذ (أفعل) التفضيل من قبضة الإبهام ليُحرِّرَها لأداء ممارساتها الدلالية التي وجِدَتْ من أجلها في الخطاب الكلامي.

٦- وجدَ الباحثُ أنَّ (أفعل) قد تتجاوز دلالتها الأصلية على التفضيل إلى دلالات أُخر كدلالة اسم الفاعل أو تقابل الصفة الكاملة أو البُعد والمجاوزة وغيرها.

الهوامش:

(١) ثمة قسيمٌ آخر في علم الصرف يُعنى بشأن تغيير الكلمات عن أصلها من غير أنْ يستحصلَ من هذا التغيير دلالة طارئة على الكلمة، فهو تصريفٌ لا يتعدى اللفظ إلى المعنى مثل: الإبدال، والإعلال، والإمالة، والإدغام، وما يجري من التقاء الساكنينِ وغيرها.

(٢) ينظر: ابن جني: التصريف الملوكي: ٥-٦، وابن عصفور الاشبيلي: الممتع في التصريف: ٣١، وأحمد الحملاوي: شذا العرف: ١٩، ومحمد تقي الحسيني: نزهة الطرف في علم الصرف: ٩، وكمال إبراهيم: عمدة الصرف: ٦، وحاتم صالح الضامن:الصرف: ١٣.

(٣) حاتم صالح الضامن:الصرف: ١٥.

(٤) ابن عصفور الاشبيلي: الممتع في التصريف: ٢٧.

(٥) كمال إبراهيم: عمدة الصرف: ١٠٨، وينظر: ابن الحاجب: الكافية في النحو: ٢١٢/٢، وابن الحاجب: شرح الوافية: ٣٣١، وعلي محمد الموسوي: أساس النحو: ٢١٦.

(٦) ابن الحاجب: الكافية في النحو ٢١٢/٢، وينظر: ابن الحاجب: شرح الوافية: ٣٣١.

(٧) ابن جني: التصريف الملوكي: ١٥.

(٨) ينظر: عبد الجبار النايلة: الصرف الواضح: ٤٠٤.

(٩) ابن الحاجب: الكافية في النحو ٢١٢/٢، وينظر: كمال إبراهيم: عمدة الصرف: ١٠٨.

(١٠) ينظر: ابن الحاجب: الكافية في النحو ٢١٣/٢، وأحمد الحملاوي: شذا العرف: ٨٢.

(١١) ينظر: علي محمد الموسوي: أساس النحو: ٢١٦.

(١٢) ينظر: ابن جني: التصريف الملوكي: ١٥.

(١٣) علي محمد الموسوي: أساس النحو: ٢١٦

(١٤) الرماني: الحدود في النحو، ضمن كتاب (رسائل في النحو واللغة): ٤٣-٤٤.

(١٥) ابن الحاجب: الكافية في النحو ٢١٣/٢.

(١٦) ابن الحاجب: شرح الوافية: ٣٣١.

(١٧) أحمد الحملاوي: شذا العرف: ٨٤.

(١٨) ابن الحاجب: الكافية في النحو: ٢١٣/٢.

(١٩) م.ن: ٣٣١.

(٢٠) م.ن: ٣٣١.

(٢١) محمد علي الموسوي: أساس النحو: ٢١٦، وينظر: كمال إبراهيم: عمدة الصرف: ١٠٢، وأحمد الحملاوي: شذا العرف: ٨٤.

(٢٢) محمد تقي الحسيني: البداءة في علمي النحو والصرف: ١٩٥.

(٢٣) ابن الحاجب: شرح الوافية: ٣٣٣

(٢٤) سورة الاحزاب: ٦.

(٢٥) الطوسي: التبيان: ٣١٧/٨، وينظر: الطبرسي: مجمع البيان: ٣٣٨/٤، ومغنية: الكاشف: ١٩٣/٦.

(٢٦) نور الدين الكاشاني: المعين: ١١٠٨/٢، وينظر: شبر: الجوهر الثمين: ١٣١/٥.

(٢٧) الطباطبائي: الميزان: ٢٩١/١٦.

(٢٨) سورة النحل: ٤١.

(٢٩) ينظر: الطباطبائي: الميزان: ٢٦٩/١٢، ومغنية: الكاشف:٤ /٥١٥، والحائري: مقتنيات الدرر: ١٦٥/٦.

(٣٠) ينظر: ابن الحاجب: شرح الوافية: ٣٣٢، ومحمد علي الموسوي: أساس النحو: ٢١٦، وأحمد الحملاوي: شذا العرف: ٨٥.

(٣١) ابن الحاجب: الكافية في النحو: ٢١٤/٢، وينظر: ابن الحاجب: شرح الوافية: ٣٣٢.

(٣٢) ابن الحاجب: شرح الوافية: ٣٣٢.

(٣٣) ابن الحاجب: الكافية في النحو: ٢١٤/٥.

(٣٤) ابن الحاجب: شرح الوافية: ٣٣٣.

(٣٥) ينظر: م.ن: ٣٣٣، و ابن الحاجب: الكافية في النحو: ٢١٤/٢.

(٣٦) ينظر: محمد علي الموسوي: أساس النحو: ٢١٦، وكمال إبراهيم: عمدة الصرف: ١٠٤.

(٣٧) أحمد الحملاوي: شذا العرف: ٨٥.

(٣٨) ابن الحاجب: شرح الوافية: ٣٣٣.

(٣٩) ينظر: م.ن: ٣٣٣، وابن الحاجب: الكافية في النحو: ٢١٤/٢، ومحمد علي الموسوي: أساس النحو: ٢١٦، ومحمد تقي الحسيني: البداءة في علمي النحو والصرف: ١٩٦، وكمال إبراهيم: عمدة الصرف: ١٠٤، وأحمد الحملاوي: شذا العرف: ٨٦.

(٤٠) سورة الانعام: ١٢٣.

(٤١) سورة البقرة: ٩٦.

(٤٢) سورة الكهف: ٥٤.

(٤٣) الطوسي: التبيان: ٦٠/٧.

(٤٤) نور الدين الكاشاني: المعين: ٧٦٦/٢.

(٤٥) ينظر: ابن الحاجب: الكافية في النحو: ٢١٤/٢، و ابن الحاجب: شرح الوافية: ٣٣٤، ومحمد علي الموسوي: أساس النحو: ٢١٦، ومحمد تقي الحسيني: البداءة في علمي النحو والصرف: ١٩٦، وأحمد الحملاوي: شذا العرف: ٨٥.

(٤٦) ينظر: الزَّمخشري: المفصل في علم العربية: ١٩٧– ١٩٨، والسيوطي: الأشباه والنظائر: ١١٣/٢، وابن الحاجب: الكافية في النحو: ٢١٤/٢.

(٤٧) ينظر: ابن يعيش: شرح المفصل: ٩٦/٦.

(٤٨)سورة الاعلى: ١.

(٤٩) سورة العلق:٣.

(٥٠) بنت الشاطيء: التفسير البياني للقرآن الكريم: ٢١/٢.

(٥١) الزَّمخشري: الكشاف: ٧٨١/٤.

(٥٢) ينظر: الرازي: التفسير الكبير: ١٧/٢٣.

(٥٣) بنت الشاطيء: التفسير البياني للقرآن الكريم: ٢١/٢.

(٥٤) سورة الليل: ٥– ١٠.

(٥٥) الطبرسي: مجمع البيان: ٥٠٠/٥.

(٥٦) الطوسي: التبيان: ٥٦٣/١٠، وينظر: شبر: الجوهر الثمين: ٤١٨/٦.

(٥٧) الطباطبائي: الميزان: ٤٣٤/٢٠.

(٥٨) م.ن: ٤٣٤/٢٠.

(٥٩) البحراني: البرهان: ٤٧١/٥.

(٦٠) الطوسي: التبيان: ١٠/ ٣٦٤، وينظر: الطبرسي: مجمع البيان: ٥٠٢/٥.

(٦١) البحراني: البرهان: ٤٧١/٥.

(٦٢)الطوسي: التبيان: ٣٦٤/١٠، وينظر: الطبرسي: مجمع البيان: ٥٠٢/٥.

(٦٣) البحراني: البرهان: ٤٧١/٥، وينظر:شبر: الجوهر الثمين: ٤١٨/٦.

(٦٤) الطوسي: التبيان: ٣٦٤/١٠.

(٦٥)بنت الشاطيء: التفسير البياني للقرآن الكريم: ١٠٧/٢، وينظر: الزَّمخشري: الكشاف: ٧٦٦/٤.

(٦٦) بنت الشاطيء: التفسير البياني للقرآن الكريم: ١٠٧/٢.

(٦٧) م.ن: ٢٢/٢.

(٦٨) أبو البقاء العكبري: اللباب في علل البناء والإعراب:٢٩٩/١ وينظر: ابن السراج: الأصول في النحو: ٢٢٢/١، والرضي: شرح الرضي على الكافية: ٧٢/٢– ٧٣.

(٦٩) فاضل صالح السامرائي: معاني النحو: ٧٦٣/٢

(٧٠) ينظر: م.ن: ٧٦٤/٢

(٧١) ينظر: الزَّمخشري: المفصل في صنعة العربية: ١٩٧– ١٩٨، والسيوطي: الأشباه والنظائر: ١١٣/٢ وابن الحاجب: الكافية في النحو: ٢١٤/٢

(٧٢) سورة المائدة: ٥٠

(٧٣) ينظر: شبر: الجوهر الثمين: ١٨٣/٢

(٧٤) الطباطبائي: الميزان: ٥/ ٣٨٧

(٧٥) م.ن: ٣٨٧/٥ وينظر: الزَّمخشري: الكشاف: ٦٧٥/١

(٧٦) الطوسي: التبيان: ٥٤٩/٣

(٧٧) الفيض الكاشاني: الصافي: ٤١/٢، و شبر: الجوهر الثمين: ١٨٣/٢

(٧٨) ينظر: الطباطبائي: الميزان: ٥/ ٣٨٧

(٧٩)سورة الكهف: ٥٤

(٨٠) ينظر: الزَّمخشري: الكشاف: ٦٨٠/٢

(٨١) الراغب: المفردات في غريب القرآن: ٨٩/١– ٩٠، وينظر: الطباطبائي: الميزان: ٣٥٧/١٣

(٨٢) سورة الكهف: ١٠٣– ١٠٤

(٨٣) ينظر: الطباطبائي: الميزان: ٤٢٩/١٣

(٨٤) الشيرازي: الأمثل: ٣٧٨/٩– ٣٧٩، وينظر: الطباطبائي: الميزان: ٤٢٩/١٣

(٨٥) مغنية: الكاشف: ١٦٣/٥

(٨٦) ابن الحاجب: الكافية في النحو: ٢١٧/٢.

(٨٧) سورة النجم: ٣٢.

(٨٨) سورة الروم: ٢٧.

(٨٩) السيوطي: همع الهوامع: ٩٧/٣.

(٩٠) ابن الحاجب: الكافية في النحو: ٢١٨/٢.

(٩١) ينظر:ابن فارس: الصاحبي في فقه اللغة: ٤٣٤.

(٩٢) كمال إبراهيم: عمدة الصرف: ١٠٤، وينظر: أحمد الحملاوي: شذا العرف: ٨٦

(٩٣) ابن الحاجب: الكافية في النحو: ٢١٨/٢.

(٩٤)ابو البقاء الكفوي: الكليات: ٩٦.

(٩٥) سورة الفرقان: ٢٢- ٢٤.

(٩٦) يقول ابن عاشور: ((المستقر: مكان الاستقرار، والمقيل: المكان الذي يؤوى إليه في القيلولة والاستراحة في ذلك الوقت من عادة المترفين))، التحرير والتنوير: ٩/١٩.

(٩٧) ينظر: الدمشقي: اللباب في علوم الكتاب: ٢٨٤/٢٠.

(٩٨) الفراء: معاني القرآن:٢٣٠/٣.

(٩٩) ابن عاشور: التحرير والتنوير: ٨/١٩-٩.

(١٠٠) سورة الفرقان: ١٢- ١٥.

(١٠١) ابو حيان الاندلسي: البحر المحيط: ٤٤٥/٦.

(١٠٢) ابن عجيبة: البحر المديد: ١٧٥/٥.

(١٠٣) الدمشقي: اللباب في علوم الكتاب: ٤٩١/١٤.

(١٠٤) ابن الحاجب: الكافية في النحو: ٢١٤/٢.

(١٠٥) علي بن أبي طالب (ع): نهج البلاغة: ٢١٥/٢.

(١٠٦) ابن الحاجب: الكافية في النحو: ٢١٤/٢-٢١٥.

(١٠٧) سورة الكهف: ٨٠- ٨١.

(١٠٨) الدمشقي: اللباب في علوم الكتاب: ٥٤٧/١٢.

(١٠٩) م.ن: ٥٤٨/١٢.، ويقولُ ابنُ عجيبة إنَّ المراد من قوله تعالى ((﴿فَأَرَدْنا أَنْ يُبْدِلَهُما رَبُّهُما خَيْراً مِنْهُ﴾؛ بأن يرزقهما بدله ولدًا ﴿خَيْراً مِنْهُ زَكاةً ﴾: طهارة من الذنوب والأخلاق الردية، ﴿وَأَقْرَبَ رُحْماً﴾ أي: رحمة وعطفًا))، البحر المديد:٢٦٦/٤.

(١١٠) سورة يوسف: ٣٣

(١١١) السيوطي: همع الهوامع: ٩٨/٣، وينظر: ابن الحاجب: الكافية في النحو: ٢١٥/٢، وفاضل صالح السامرائي: معاني النحو: ٦٨٣/٤.

المصادر والمراجع:

- **القرآن الكريم.**

١. التحرير والتنوير: محمد الطاهر بن عاشور،دار سحنون للنشر والتوزيع – تونس – ١٩٩٧م

٢. أساس النحو: السيد علي محمد الموسوي، مط الصدوق – طهران، ١٣٨٥ هـ.

٣. الأشباه والنظائر في النحو: جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت ٩١١ هـ)، راجعه وقدّم له: د. فايز ترحيني، مط دار الكتاب العربي، ط١، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤م.

٤. الاصول في النحو :ابو بكر محمد بن سهل ابن السراج ، تحقيق : د. عبد الحسين

٥. الفتلي ، مطبعة مؤسسة الرسالة – بيروت ،ط٣، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م.
٦. الامثل في تفسير كتاب الله المنزل: ناصر مكارم الشيرازي، مؤسسة البعثة للطباعة
٧. والنشر والتوزيع – بيوت، ط١، ١٤١٣هـ
٨. البحر المديد: أحمد بن محمد بن المهدي بن عجيبة الحسني الإدريسي الشاذلي الفاسي، دار النشر– دار الكتب العلمية . بيروت،ط٢، ١٤٢٣هـ– ٢٠٠٢م.
٩. البحر المحيط: محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي،تحقيق : الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، شارك في التحقيق: د.زكريا عبد المجيد النوقي، و د.أحمد النجولي الجمل، دار النشر : دار الكتب العلمية – لبنان/ بيروت – ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١ م.
١٠. البداءة في علمي النحو والصرف: محمد تقي الحسيني الجلالي، مط النعمان – النجف الأشرف، ط٢، ١٩٧٧م.
١١. البرهان في تفسير القرآن: هاشم الحسيني البحراني (ت ١١٠٧ هـ)، مؤسسة البعثة– طهران، ط١، ١٤١٥هـ.
١٢. التبيان في تفسير القرآن: ابو جعفر محمد بن الحسن الطوسي (ت ٤٦٠ هـ)، تحـ: احمد حبيب، مط قم– مكتبة الاعلام الاسلامي، ط١، ١٣٧٩ هـ.
١٣. التصريف الملوكي: ابو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢ هـ)، تحـ : محمد سعيد ابن مصطفى النعساني، علق عليه: احمد الخان ومحي الدين الجراح، مط دار المعارف – دمشق، ط٢، ١٣٩٠ – ١٩٧٠ م.
١٤. التفسير البياني للقرآن الكريم: عائشة بنت الشاطيء، مط دار المعارف– مصر، ١٩٦٨م.
١٥. التفسير الكبير: فخر الدين الرازي (ت ٦٠٦ هـ) المطبعة البهية المصرية– مصر، ط١، ١٣٥٧ هـ– ١٩٣٨م.
١٦. الجوهر الثمين: السيد عبد الله شبر (ت ١٢٤٢ هـ)، مط الكويت مكتبة الالفين، ط١، ١٤٠٧ هـ.
١٧. الحدود في النحو: ابو الحسن علي بن عيسى الرماني (ت ٣٨٤ هـ)، ضمن كتاب (رسائل في النحو واللغة) حققها وشرحها وعلق عليها: مصطفى جواد ويوسف يعقوب – مديرية التأليف والترجمة– بغداد، د. ت.
١٨. شذا العرف في فن الصرف: احمد الحملاوي، مط مصطفى البابي الحلبي وأولاده– مصر، ط٦، ١٣٨٤هـ – ١٩٦٥م.
١٩. شرح الرضي على الكافية: محمد بن الحسن الرضي النحوي (ت ٦٨٦ هـ) ، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر ،مؤسسة الصادق (عليه السلام) طهران،د.ت.
٢٠. شرح المفصل: موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش (ت ٦٤٣ هـ)، مط عالم الكتب، بيروت ٠ لبنان، د. ت.
٢١. شرح الوافية نظم الكافية: لابي عمرو عثمان بن الحاجب النحوي (ت ٦٤٦ هـ)، دراسة وتحقيق: د. موسى العلاليلي، مط الآداب– النجف الاشرف، ١٤٠٠ هـ ١٩٨٠م.

٢٢. الصاحبي في فقه اللغة: ابو الحسين احمد بن فارس (ت ٣٩٥ هـ)، تحـ : احمد الصقر، مط عيسى البابي الحلبي وشركاه – القاهرة، د. ت.
٢٣. الصافي في تفسير كلام الله: المولى محسن الفيض الكاشاني (ت١٠٩١هـ):، دار المرتضى للنشر – مشهد ، ط١ د.ت.
٢٤. الصرف: حاتم الضامن، مط دار الحكمة الموصل، ١٩٩١م.
٢٥. الصرف الواضح: عبد الجبار النايلة، مط دار الكتاب – جامعة الموصل، ١٤٨٠هـ– ١٩٨٨م.
٢٦. عمدة الصرف: كمال ابراهيم، مط النجل– بغداد، د. ت.
٢٧. الكاشف: محمد جواد مغنية، دار العلم للملايين– بيروت، ط٣، ١٩٨١م.
٢٨. الكافية في النحو: لابي عمرو عثمان بن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ)، شرحه رضي الدين الاسرآبادي (ت ٦٨٦ هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، د.ت.
٢٩. الكشاف عن حقائق التنزيل: ابو القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت ٥٣٨ هـ)، مط دار الجيل، بيروت–لبنان، د.ت.
٣٠. الكليات: ابو البقاء ايوب بن موسى الكفوي (ت ١٠٩٤ هـ)، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤١٩ هـ–١٩٩٨م.
٣١. اللباب في علل البناء والاعراب: محب الدين ابو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت٦١٦هـ):، تحقيق: غازي مختار طليمات، مطبعة دار الفكر– دمشق، ط١، ١٩٩٥م.
٣٢. مجمع البيان: امين الدين ابو علي الطبرسي (ت ٥٤٨ هـ)، مط دار احياء التراث العربي، بيروت– لبنان، ١٣٧٩ هـ.
٣٣. اللباب في علوم الكتاب: أبو حفص عمر بن علي ابن عادل الدمشقي الحنبلي، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض،دار الكتب العلمية – بيروت / لبنان – ١٤١٩ هـ –١٩٩٨م.
٣٤. معاني القرآن: الفراء (ت٢٠٧هـ)، د.مط، د.ت.
٣٥. معاني النحو: فاضل السامرائي، طبع بمطابع دار الفكر، ١٩٩٠م.
٣٦. المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم: محمد فؤاد عبد الباقي، مط اميران، ط٢، ١٤٢٣ هـ.
٣٧. المعين: نور الدين الكاشاني (ت ١١١٥ هـ)، مكتبة المرعشي النجفي – قم، ط١، د.ت.
٣٨. المفردات في غريب القرآن: ابو القاسم الحسين بن محمد الراغب الاصفهاني (ت٥٠٢هـ):، تحقيق: محمد سيد كيلاني، مطبعة دار المعرفة – لبنان، د.ت.
٣٩. المفصل في علم العربية: ابو القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت ٥٣٨ هـ)، مطبعة دار الجيل ، بيروت – لبنان، د .ت
٤٠. مقتنيات الدرر وملتقطات الثمر: سيد علي الحائري، دار المكتبة الاسلامية، طهران، ١٣٣٧ هـ.
٤١. الممتع في التصريف: لابن عصفور الاشبيلي (ت ٦٦٥ هـ)، تحـ : فخر الدين قباوه، دار الآفاق الجديدة، بيروت – لبنان، ط٣، ١٣٩٨ هـ – ١٩٧٨ م.
٤٢. الميزان: السيد محمد حسين الطباطبائي (ت ١٤٠٢ هـ)، مط طهران – دار الكتب الاسلامية، ط٣، ١٣٩٧ هـ.

٤٣. نزهة الطرف في علم الصرف: محمد تقي الحسيني الجلالي، مط القضاء – النجف، ط٣، ١٣٩٩ هـ ١٩٧٩ م.
٤٤. نهج البلاغة: الامام علي بن ابي طالب (ع) (ت٤٠هـ)، تحقيق وشرح: الشيخ محمد عبده، الناشر : دار الذخائر، مطبعة النهضة – قم– ايران،ط١، ١٤١٢هـ– ١٣٧٠ش.
٤٥. همع الهوامع شرح جمع الجوامع: جلال الدين ابو بكر عبد الرحمن السيوطي (ت ٩١١ هـ)، صححه: السيد محمد بدر الدين النعساني، مط دار المعرفة، بيروت – لبنان، د.ت.